

الملتقى العربي للحماية الاجتماعية من كوفيد



المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
تونس - ورقة عمل 1°

جائحة كوفيد 19 في تونس: السياسة، السياسات العامة، والتحديات الاحتجاجية
قراءة في احداث السنة الاولى من الجائحة
(مارس 2020 - مارس 2021)

اعداد: سيرين الغنوشي



IDRC | CRDI

International Development Research Centre
Centre de recherches pour le développement international

**الملتقى العربي للحماية الاجتماعية من كوفيد
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
تونس - ورقة عمل 1°**

جائحة كوفيد 19 في تونس: السياسة، السياسات العامة، والتحديات الاحتجاجية
قراءة في احداث السنة الاولى من الجائحة
مارس 2020 - مارس 2021

اعداد: سيرين الغنوشي

النسخة الأولى: 15 جانفي 2021
تاريخ آخر تحديث: 30 مارس 2021



International Development Research Centre
Centre de recherches pour le développement international

تم انجاز هذا العمل بمساعدة منحة مقدمة من مركز بحوث التنمية الدولية، أوتاوا، كندا. ان الآراء الواردة في هذا العمل لا تمثل آراء المركز أو آراء مجلس محافظي المركز.

5	نبذة عن الورقة.....
6	المقدمة
8	1. الجائحة والتوظيف الدستوري: محاولات لتغيير موازين القوى وخلافات سياسية
	2. المقايضة بين الاقتصاد والصحة؟ استجابة الدولة، البناء الخطابي للنجاح، ومواطن الهشاشة
12	الناشئة.....
13	1.2. أولى خطط مجابهة الجائحة وحدود المقاربة الحكومية.....
17	2.2. الهشاشة: اشكالها الناشئة والفرص الضائعة.....
20	3.2. موسم صيفي سادس الانكار.....
22	3. ادارة الأزمة والدولة البوليسية: منطق الاحتواء.....
26	4. الاحتجاجات كمؤشر حيوي للهشاشة والمقاومة
31	الخاتمة

قائمة الجداول والرسوم البيانية

- الرسم البياني 1: أهم مراحل الفترة الممتدة بين مارس 2020 ومارس 2021
- الرسم البياني 2: العفو الرئاسي الخاص منذ الاعلان عن أول اصابة بفيروس كوفيد 19
- الرسم البياني 3: تطور الاحتجاجات الاجتماعية خلال سنة 2020 بجميع أشكالها
- الرسم البياني 4: تطور الاحتجاجات الاجتماعية خلال الخماسية الفارطة - من 2016 الى 2020
- الرسم البياني 5: نوعية المطالب الموثقة خلال احتجاجات ديسمبر 2020

الجدول 1: قائمة الاجراءات التي أعلنت عنها رئاسة الحكومة في 21 مارس 2020

الملحقات

1. كوفيد 19 في تونس: جدول زمني

جائحة كوفيد 19 في تونس: السياسة، السياسات العامة، والتحركات الاحتجاجية
قراءة في احداث السنة الاولى من الجائحة
(مارس 2020 - مارس 2021)

نبذة عن الورقة

يعيد 'فاعل غير بشري'¹ تشكيل الحياة التي عهدناها ويضع خطابات متنافسة حول أفضل الممارسات والسياسات للتعاطي مع المجهول في مواجهة لبعضها البعض. نجد في صدارة المشهد المجتمع الدولي والعلماء والحكومات، وحاجة صانعي القرار لاغتنام فرصة توطيد سلطتهم ومشروعيتهم في خضم حالة من الفوضى العارمة. كما يمثل هذا السياق لحظة محتملة من القطيعة السياسية التي يمكن استثمارها من طرف المجتمعات للضغط من أجل التغيير وإن كان مستوى الطارئ وطبيعته، فضلاً عن النسق المتسارع للأحداث، يزيد المهمة صعوبة في ظرف تطبعه إجراءات مراقبة صارمة تحد من الفاعلية المجتمعية.

تستعرض هذه الورقة مختلف طرق الاستجابة الحكومية وغير الحكومية لانتشار وباء كوفيد-19 في تونس خلال الفترة الممتدة بين مارس 2020 ومارس 2021 وتقدم سرداً للأحداث يستند إلى السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي العام للبلاد خلال فترة أزمة صحية عالمية، كما تحدد أربع مراحل شهدتها الديناميات المحلية خلال السنة الأولى من الجائحة.

تتحرى الورقة لحظات القطيعة والاستمرارية السياسية والاجتماعية والاقتصادية مقارنة بسياسات وديناميات ما قبل الجائحة، ثم تجادل بأن نخب السلطة استغلت أزمة كوفيد-19 لإدامة النظام والحفاظ على بقائها لا للإصلاح، ولإحياء الإرث الاستبدادي لتونس ما قبل الثورة، وهو ما غدى بالمقابل الاحتجاجات الاجتماعية وضمن استمرارها رغم شبه إلغاء الفضاء المدني.

¹ 'non-human actor' ويقتصر استعمال العبارة هنا على الإشارة إلى فيروس كوفيد 19

المقدمة

خصص المؤلفان ماركوز ومادن محورا من كتابهما "في الدفاع عن السكن: سياسات الأزمة" لإعادة النظر في مصطلح "الأزمة"² وخلصوا إلى رفض الاستخدام العشوائي للمصطلح بمعناه 'الأيدولوجي' لأنه يشير إلى فهم مشترك لخلل وظيفي مؤقت وغير مخطط له في نظام ما. يرى المؤلفان بأن الأزمات الحاصلة في ظل النظام النيو ليبرالي العالمي هي بالأحرى مظهر من مظاهر نظام رأسمالي حسن الأداء، "يعمل على النحو المنشود"، ومن المرجح أن تتم معالجة هذه 'الأزمات' فقط بما يضمن صمود واستدامة هذا النظام. وعلى الرغم من أن الأزمة الصحية التي تسبب فيها فيروس كوفيد 19 تندرج تحت المعنى الأيدولوجي لمصطلح الأزمة - أي أزمة بالمعنى الحرفي للكلمة - فإنها تتداخل بوضوح مع 'أزمات' سابقة تتطابق مع موقف الباحثين. إذ من غير المحتمل أن تستثمر نخب السلطة هذه اللحظة غير المسبوقة كفرصة لإصلاح نظرا لارتباط بقاء النخبة بالحفاظ على الوضع الراهن كما هو. وبالتالي، لعله من المهم التمييز بين الأزمة الصحية باعتبارها حدثا فريدا وغير متوقع و'أزمات' ما قبل الجائحة ذات الطابع السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي طال أمدها والتي تفاقمت بسبب الوباء.

تم الإعلان رسميا عن أول حالة إصابة بفيروس كوفيد 19 في تونس في الثاني من مارس 2020 في الوقت الذي لازالت فيه البلاد تتكيف مع نتائج انتخاباتها الرئاسية والتشريعية الأخيرة³، وفي حين بالكاد تم تنصيب حكومتها الجديدة المطالبة بمعالجة مسائل اجتماعية واقتصادية ملحة. تدارس هذه الورقة تطور الجائحة في السياق التونسي وكيفية مساهمة طرق الاستجابة الحكومية وغير الحكومية في تشكيل لحظة كهذه. وإيماننا بأهمية السيرورة التاريخية للأزمة الحالية في حسن فهم إدارتها، تقوم الورقة على قراءة أهم أحداث السنة الأولى من الجائحة ضمن سياقها الزمني، لا كحلقة منعزلة، وتجادل بأن نخب السلطة اغتتمت الجائحة كفرصة لتعزيز سياسات ما قبل الوباء لا للإصلاح، وذلك من خلال إبراز ثلاث أوجه للاستمرارية - دون إيجاد أي وجه قطيعة.

يتجلى الوجه الأول للاستمرارية في كيفية توظيف الدولة - في إطار خطتها لإدارة الأزمة - لمنطق الاحتواء لإحياء الآليات الاستبدادية التي سبقت الثورة وفتح الباب أمام "إعادة تنشيط" غير مسبوقة للدولة البوليسية، وخاصة مع طول شهر جانفي 2021. أما الوجه الثاني للاستمرارية فيشمل مقارنة بين ديناميات ما قبل وما بعد الجائحة ويركز على التحولات الخطابية مثل تحول خطاب الاعلان عن حالة الطوارئ، المفعلة بشكل شبه دائم في تونس منذ سنة 2011، من خطاب متعلق بالأمن إلى خطاب مبني على الضرورة التي تملئها قوة قاهرة ذات طابع صحي. هذا كما نبحت على مستوى الوجه المشار إليه في تواصل اعتماد السياسات الاقتصادية النيو ليبرالية بهدف الحفاظ على مصالح النخبة على الرغم من العواقب الاجتماعية والاقتصادية الاستثنائية للجائحة وبعيدا عما يتوجب على الدولة تجاه مواطن الهشاشة الحالية والناشئة. أخيرا، يمثل الوجه الثالث للاستمرارية من خلال جميع مراحل الجائحة، أي

Marcuse, Peter, and David Madden. 2016. *In Defense of Housing: The Politics of Crisis*. New York: Verso Books. ²
³ تم تنظيمها بين سبتمبر وأكتوبر 2019.

على مدى زمني يغطي سنة كاملة، من خلال النظر في موازين القوى القائمة لحظة ظهور فيروس كوفيد 19 وتطورها من مارس 2020 إلى مارس 2021. وقد تم التمكن من تحديد أربع مراحل رئيسية تميز هذا الوجه الثالث بفضل رصد شامل للديناميات في علاقة بجائحة كورونا⁴. تحديد هذه المراحل الأربع كان أساسيا وضروريا لفهم اتساق الأنماط المدروسة، أي سياسات الدولة والخصائص الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية، على الرغم من تعيين حكومتين مختلفتين خلال فترة لم تتجاوز ستة أشهر وهو ما بدى للوهلة الاولى كقطيعة على مستوى سياسات الاستجابة. (انظر الرسم البياني 1).

تتميز المرحلة الأولى الممتدة من لحظة اكتشاف أول إصابة بفيروس كوفيد 19 إلى غاية إعادة فتح الحدود في 27 جوان 2020 بأكبر عدد من الإجراءات التي تم اتخاذها وبتسويق خطابي لنجاح الدولة في إدارة الأزمة بهدف التمهيد لضمان الموسم السياحي لصائفة 2020. أما المرحلة الثانية فتتمد خلال كامل الموسم الصيفي وتتسم بحالة إنكار للمخاطر الصحية والتساهل في ظل توترات سياسية حادة مع استقالة رئيس الوزراء "الياس الفخفاخ" الذي تم تكليفه في فيفري 2020 وتعيين وزير داخلية "هشام المشيشي" لتشكيل حكومة جديدة. وتتميز المرحلة الثالثة الممتدة من شهر سبتمبر إلى شهر ديسمبر 2020 بتهاون الدولة في اتخاذ الاجراءات الوقائية باستثناء فرض حظر تجول لا متناه. تغطي المرحلة الرابعة والأخيرة الثلاثي الأول من سنة 2021 وتتميز ببلوغ الاحتجاجات الاجتماعية ذروتها ومواجهة الدولة لها بالعنف وبتشديد اجراءات الاحتواء. خلال هذا الثلاثي، وُضع الوباء على هامش الديناميات السياسية والاجتماعية في البلاد وفقد مركزيته وإمكانية استغلاله من طرف الدولة كذريعة للقمع ولإلغاء الفضاء المدني وتبرير العجز عن معالجة التآكل المؤسساتي والتدهور الاقتصادي.

بالإضافة إلى هذه الاستمرارية متعددة الأوجه على مستوى الدولة، نتقدم في النقاش للنظر في طرق استجابة الأطراف غير الحكومية، وخاصة منها الحركات الاجتماعية. بالاستناد الى تقارير المرصد الاجتماعي التونسي⁵، تعتبر الورقة بأن الحركات الاجتماعية والاحتجاجات تعد منفذا هاما لفهم دور الفاعلين الاجتماعيين وغير الحكوميين ومختلف أشكال استجاباتهم كما أنها تمثل مؤشرا واضحا لمدى معارضة السياسات العامة المعتمدة قبل الجائحة وبعدها وأداة لتتبع المضالم الاجتماعية والاقتصادية الأكثر استمرارا والحاا. ولا تقدم الورقة تحليلا شاملا في هذا الخصوص، الا أنها تسلط الضوء على الترابط المباشر بين الاستمرارية على مستوى صنع القرار واستمرارية الضغط المدني على الرغم من القيود المفروضة على الفضاء المدني، وهو ما يشير بدوره إلى مدى صعوبة تشكيل العقد الاجتماعي بعد الثورة والذي لايزال بعيد المنال. ومن أجل إرساء بعض المداخل لمزيد من النقاشات، نتطرق الورقة كذلك الى مواطن الهشاشة وطبيعة المطالب وأشكال التنظيم والاحتجاج الناشئة بعد الجائحة، رغم صعوبة فهمها في الوقت الراهن، وتُختتم بعد ذلك بتعليقات حول مدى توظيف الأزمة الصحية

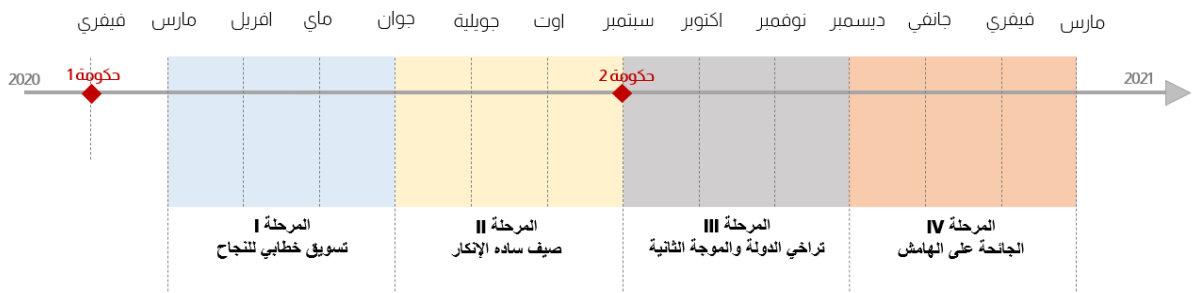
⁴ يندرج الرصد ضمن أنشطة المشروع ويمثل خلفية لأنشطة البحث. تتم مشاركة المخرجات الرئيسية على منصة المشروع: <https://www.arab-reform.net/project/social-protection-in-postcovid-19-mena>

[رابط مؤقت]

⁵ المرصد الاجتماعي التونسي هو مبادرة من المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (FTDES) تعمل على الرصد اليومي للاحتجاجات والحركات الاجتماعية، وتدفعات الهجرة غير النظامية، وأشكال العنف في الفضاء العام. يصدر المرصد تقارير شهرية وسنوية تعرض خلال المؤتمرات الصحفية الدورية. <https://ftdes.net/ar/observatoire>

واستغلالها بشكل مختلف من قبل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية وهو ما يوضح درجة المواجهة بين مساعي الحفاظ على النظام والضغط المدني نحو التغيير والإصلاح.

يركز القسم الأول من الورقة على مستوى الدولة ويؤسس لفهم ما سيزرتب عن المشهد السياسي الناشئ خلال الأزمة الصحية كما يسلط الضوء على تداعيات تداخل القانون والسياسة على بعض من جوانب الهشاشة والحقوق المدنية. ويقدم القسم الثاني مزيداً من الاستنتاجات حول خطة الاستجابة الحكومية مع التركيز على كيفية توظيف "تجاربها" السريع لاستئناف "نمط العمل المعتاد" ودور التوظيف الخطابي عموماً. أما القسم الثالث فيتناول منطق الاحتواء الذي اعتمدته الدولة للخلوص إلى تقديم لمحة عامة عن ردود الفعل غير الحكومية والاجتماعية في القسم الرابع. ويجدر الإشارة إلى أن هذه الورقة هي قراءة للمسارات وديناميات السياق بالنظر لأبرز الفاعلين، وعليه، فإن السردية التي تعتمدها الورقة ليست توثيقية ولا تنظر إلى جميع الأحداث أو تفاصيلها بل تؤسس لفهم النطاق العام لها باعتماد أمثلة محدودة لا ينكر ذكرها هنا وجود أمثلة عديدة أخرى لم تسمح حدود هذا العمل بالتطرق إليها.



الرسم البياني 1: أهم مراحل الفترة الممتدة بين مارس 2020 ومارس 2021⁶
من اعداد المؤلف

1. الجائحة والتوظيف الدستوري: محاولات لتغيير موازين القوى وخلافات سياسية

شكل انتخاب قيس سعيد، أستاذ القانون الدستوري الذي انضم إلى السباق الرئاسي كمرشح مستقل، في أكتوبر 2019 قطيعة هامة مع النموذج التوافقي المؤلف منذ 2014. استمر هذا النموذج على حاله لمدة خمس سنوات بفضل توافق بين رئيس الجمهورية السابق السبسي وقيادة النهضة، وضمن استقراراً سياسياً نسبياً مع رافقه تجنّب معالجة القضايا الاجتماعية والاقتصادية الملحة على المستويين التشريعي والتنفيذي حماية للنخبة الحاكمة⁷. إثر وفاة السبسي، نظمت الانتخابات الرئاسية والتشريعية لسنة 2019 لتعيد نتائجها ترتيب المشهد السياسي التونسي إلى حد ما، ولتعكس تراجعاً هاماً في

⁶ لمزيد التفاصيل، الرجاء الاطلاع على الجدول الزمني المرفق بالملفات
⁷ Brésillon, Thierry, and Hamza Meddeb. 2020. *Reform from Crisis: How Tunisia Can Use Covid-19 as an Opportunity*. June, 327. European Council on Foreign Relations.

شعبية حركة النهضة، وهو ما مهد الطريق نحو ظهور توترات غير مسبوقه بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية في البلاد⁸، وولّد مشهدا برلمانيا مفككا ومنقسما، لا يمتلك في اطاره أي حزب أو تحالف الأغلبية المطلقة. وفي خضم حالة الشلل السياسي والمؤسساتي المتفاقمة، تبين أن تشكيل حكومة جديدة ليس بالمهمة السهلة. في جانفي 2020، حث التصويت بعدم منح الثقة لأول حكومة مقترحة برئاسة الحبيب الجملي الرئيس قيس سعيد على تعيين إلياس الفخفاخ رئيسا جديدا للحكومة في محاولة "لإنقاذ اللحظة". وعلى الرغم من شبه انعدام شعبية الفخفاخ⁹ إلا أنه ليس دخيلا على المشهد السياسي وعلى دراية بالإدارة العمومية التونسية والحيثيات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد حيث سبق وأن شغل منصب وزير السياحة ووزير المالية خلال سنتي 2011 و2012 على التوالي. في غضون بضعة أسابيع، وصل الفخفاخ إلى القصبه وترأس حكومة جديدة ستواجه قريبا أزمة غير متوقعة لم يستعد لها أحد. فبعد منح مجلس نواب الشعب الثقة لحكومة الفخفاخ بأربعة أيام، أعلن وزير الصحة المعين حديثا عن اكتشاف حالة الإصابة الأولى بفيروس كوفيد 19 خلال مؤتمر صحفي يوم 2 مارس وبالتالي، تعين على الحكومة الجديدة، التي شكلها تحالف هش، الإسراع بتعديل جدول أعمالها والاستعداد لمواجهة جائحة عالمية وسط تفشي مظاهر حادة للإرهاك المالي والاقتصادي متعدد الأوجه. وقد وجهت الانتخابات الرئاسية لسنة 2019 رسالة مناهضة للنظم الحاكمة بوضوح وكشفت عن مستوى انعدام الثقة بين المواطنين والسياسيين¹⁰، وفي حين بالكاد تم استخلاص الدروس، توجهت كل الأنظار نحو الحكومة في الأيام التي تلت، وسرعان ما أدرك الفخفاخ أهمية هذه الفرصة لدعم مشروعيته وترسيخ موقعه كرئيس الحكومة الجديد.

ما ورد أعلاه يصف بإيجاز السياق الوشيك لبداية الجائحة، لكن الكثير مما أعقب تشكيل الحكومة الجديدة يستوجب التحليل بالنظر إلى إطار زمني أوسع. وتعود ضرورة قراءة السيرورة التاريخية لإدارة الوباء لما أبرزته الجائحة من اخلالات هيكلية سابقة لها، لعل أبرزها السياق التشريعي لتفشي كوفيد 19. في الواقع، وبعد مرور عقد من الزمن على ثورة 2010-2011، لا تزال تونس تكافح من أجل ترجمة دستور 2014 على المستوى القانوني والمؤسساتي، ففي غياب محكمة دستورية، تواجه البلاد فراغا مؤسساتيا كبيرا لا ينفك يتفاقم في ظل حالة طوارئ شبه دائمة منذ سنة 2011¹¹ حيث تم إعلان حالة الطوارئ وتجديدها باستمرار بالرجوع إلى الأمر عدد 50 لسنة 1978¹² المنظم لأحكامها التنظيمية والفصل 77 من دستور 2014¹³، بدافع المخاوف الأمنية على المستوى المحلي والإقليمي و"الحرب ضد الإرهاب". ولطالما كان الاستناد إلى الأمر سالف الذكر وتفعيل حالة الطوارئ باستمرار موضع إدانة دائمة خاصة من طرف من طرف فاعلين غير حكوميين. باختصار، تقوم حجة هذا النقاش على عدم دستورية الأمر عدد 50-1978، ومدى تهديد الصلاحيات الممنوحة للولادة وقوات الأمن في إطار حالة الطوارئ للفضاء المدني والحريات. فمع منح سلطات انفاذ القانون بموجب حالة الطوارئ الحق في حظر تنقل

⁸ نفس المرجع

⁹ ترشح الفخفاخ للانتخابات الرئاسية في 2019 وتحصل على 0.3% من الأصوات في الدورة الأولى.

¹⁰ [Arab Barometer. 2019. Tunisia Country Report.](#)

¹¹ زُفعت حالة الطوارئ مرتين فقط، بين مارس 2014 وجويلية 2015 ثم من أكتوبر إلى نوفمبر 2015

¹² [الأمر عدد 50 لسنة 1978](#)، حاول الرئيس السابق السبسي استبدال الأمر بقانون جديد من خلال مبادرة تشريعية عُرضت في 2018 وأثارت جدلا عاما لفترة من الزمن، و حتى الآن، لا زالت القاعدة تتمثل في الاستناد إلى الأمر 50-1978 على الرغم من الطعن في دستوريته. انظر مثلا: [منظمة العفو الدولية](#)

¹³ الفصل 77 من دستور 2014: "(يتولى رئيس الجمهورية) اتخاذ التدابير التي تحتمها الحالة الاستثنائية، والإعلان عنها طبق الفصل 80"

الأشخاص والعربات، وحظر المظاهرات والإضرابات، ومصادرة الأشخاص والسلع، وإغلاق المؤسسات الثقافية والترفيهية، والأمر بتفتيش المنازل في أي وقت كان دون إشعار مسبق، والسيطرة على الصحافة والعروض الفنية، لا تزال تونس تشهد استمرارا للدولة البوليسية منذ ثورة 2010-2011 حتى الآن. وفي هذا حفاظ على إرث استبدادي قديم يتجدد باستمرار ما بعد الثورة متعارضا مع مطالب الحرية التي يكفلها الدستور، مقوضا بشدة لتشكيل العقد الاجتماعي لما بعد الثورة.

تخضع حالة الطوارئ إذا لدورة تكاد لا تنقطع من الإعلان والتمديد و "إعادة" الإعلان بموجب نفس الأحكام إذ لم تعد الاستثناء وإنما القاعدة. وكما يؤكد بعض الباحثين في الشأن السياسي، فإن حالة الطوارئ آلية من آليات الحوكمة في تونس منذ عقود¹⁴ وهو أمر لم يتغير. ولا يشير الفصل 77 بشكل مباشر، أو بالأحرى نصيا، إلى حالة الطوارئ وإنما إلى صلاحيات إقرار ما وجب إقراره من قبل رئيس الجمهورية بتقدير منه عند ضرورة تتعلق بتهديد داخلي أو خارجي لأمن البلاد. ويحيل الفصل ذاته إلى الفصل 80 المشروط بـ "حالة خطر داهم مهدد لكيان الوطن أو أمن البلاد أو استقلالها، يتعذر معه السير العادي لدواليب الدولة" والذي يتطرق إلى الحالة الاستثنائية وتنظيمها والهدف من إعلانها ودور المحكمة الدستورية المركزي، وهي مؤسسة غير موجودة (حتى الآن)، في ضمان المراقبة الدقيقة لإمكانية تطبيق الفصل واستخدامه¹⁵. وقد اعتمد نص اعلان حالة الطوارئ الصادر في 27 ديسمبر 2019¹⁶ النظر في الفصلين 77 و80 من الدستور وأحكام الأمر عدد 50- 1978 وهو أول إعلان لحالة الطوارئ منذ تولي قيس سعيد الرئاسة¹⁷. سعيد كان قد أعرب في مقابلات اعلامية سابقة كما في مقابلة تلفزيونية بمناسبة مرور مئة يوم عن توليه الرئاسة¹⁸ الى عدم دستورية الأمر 50- 1978. ثم مدد بعد ذلك حالة الطوارئ في 30 جانفي 2020 وفق نفس الاحكام ولمدة ثلاثة أشهر¹⁹. بعبارة أخرى، سجلت اول حالة اصابة بالفيروس في تونس أثناء سريان حالة طوارئ سبق الإعلان عنها بغض النظر عن الجائحة ينظمها إطار تشريعي عفا عليه الزمن، متداخلة مع الحالة الاستثنائية - أو غموض النص الدستوري ومجالات تأويله. ورغم تحول إعلان وتمديد حالة الطوارئ الى "وضع طبيعي" في البلاد، ما وجب التركيز عليه فيما يلي هو ظهور سياق جديد يبرر حالة الطوارئ وحجة جديدة لنفعلها حيث ستحول حجة ارسائها من دوافع امنية إلى ضرورة مواجهة قوة قاهرة ذات طابع صحي. هذا التحول خطابي بالأساس، إذ يعيد تصور الضرورات عند الرأي العام لامتناس معارضة استمرار حالة الطوارئ فيما يحافظ فعليا على نفس النظام.

أما الجدال العام فقد أثارته لاحقا الاشارة الحصرية الى الفصل 80 من الدستور حيث نص الأمر الرئاسي عدد 24 - 2020²⁰ الصادر في 18 مارس 2020، على فرض حظر تجول يشمل جميع تراب الجمهورية،

¹⁴ Mullin, Corinna, and Brahim Rouabah. 2016. " Discourses of Power and State Formation: The State of Emergency from Protectorate to Post-uprising Tunisia". *Middle East Law and Governance* 8 (2-3): 151-178, doi: <https://doi.org/10.1163/18763375-00802003>

¹⁵ لا يوجد حتى الوقت الراهن سوى لجنة مؤقتة لمراجعة دستورية القوانين ولا يمكن لها التدخل كهيئة استشارية الا بطلب من رئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة أو ما لا يقل عن 30 نائبا - خاضعة لأحكام القانون الأساسي عدد 2014/14

¹⁶ الأمر الرئاسي عدد 239 - 2019 الصادر في 27 ديسمبر 2019

¹⁷ تجدر الاشارة الى ان نصوص الأوامر الرئاسية المعلنة أو الممددة لحالة الطوارئ بعد المصادقة على دستور 2014 وقبل تولي قيس سعيد الرئاسة، أي النصوص المؤرخة بين 2015 و2019، لا تشير في صياغتها بشكل ثابت الى الفصل 80، أي تعتمد بعضها وتسقطه الاخرى بحسب السياق، وهو ما يتطلب المزيد من البحث.

¹⁸ حوار رئيس الجمهورية قيس سعيد على القناة الوطنية الأولى، 30 جانفي 2020.

¹⁹ الأمر الرئاسي عدد 3-2020 الصادر في 30 جانفي 2020

²⁰ الأمر الرئاسي عدد 24-2020 الصادر في 18 مارس 2020

وتلاه الأمر الرئاسي عدد 28-2020²¹ الذي فرض، بموجب نفس الأحكام، حجرا وطنيا شاملا في الوقت الذي لم تعلن فيه تونس رسمياً الا عن 27 إصابة بفيروس كوفيد 19. والجدل، بغض النظر عن تفاصيله من منظور القانون الدستوري، **سلط الضوء على نقطتين أساسيتين وهما غياب المحكمة الدستورية وخطورة توظيف الدستور دون مرجع مؤسساتي مستقل الى جانب التفاوت المهم بين ما يقتضيه الاعلان عن الحالة الاستثنائية وما يتطلبه الوضع المستجد الناتج عن ظهور الفيروس.**

وصف الفخفاخ في اليوم الذي سبق دخول الأمر الأخير حيز التنفيذ منهج استجابة الدولة للوباء بأنها استراتيجية وقائية لمواجهة "حرب" مستعرضا خطته الحكومية خلال ظهور متلفز اختار خلاله مخاطبة التونسيين مباشرة بالعامية المحلية²². أما خطته المعروضة فكانت اقتصادية بالأساس، ذات بعد اجتماعي مراوغ. وأما خطابه فقد استثمر 'ثقافة' الاستثناء التونسي - الشائع استخدامها بعد الثورة - لا الخوف، داعيا المواطنين إلى الاتحاد والامتنال للإجراءات المعلنة للنجاح كمجموعة والريادة كنموذج. نجح الفخفاخ كذلك، بتأييد من الرئيس قيس سعيد، في انتهاز فرصة الأزمة للحصول على موافقة مجلس النواب على الصلاحيات الاستثنائية الممنوحة بموجب الفقرة الثانية من الفصل 70 من الدستور²³ والتي تخول لرئيس الحكومة الحق في التصرف من خلال مراسيم قوانين والتفادي المؤقت لبيروقراطية المؤسسة التشريعية وصراعاتها السياسية. وقبل ذلك، أمر قرار رئاسي بنشر القوات العسكرية لضمان الامتنال لقرارات الحجر وحظر التجول في 23 مارس²⁴ تلتها بعد أيام قليلة الموافقة على مبادرة المكتب التنفيذي للبرلمان بتنفيذ تدابير استثنائية لضمان استمرارية جدول أعمال المؤسسة التشريعية خلال جلسة عامة في 31 مارس، الأمر الذي يسمح لأعضاء مجلس النواب بحضور الجلسات والتصويت على القوانين عن بعد دون تحديد آجال. حسب مذكرة تحليلية نشرتها البوصلة، وهي هيكل رقابة برلمانية غير حكومي، يطرح مثل هذا القرار مشاكل متعلقة بالشفافية ويحد من مشاركة الجهات الفاعلة الأخرى في المجال العام (أي الصحافة ومنظمات المجتمع المدني). ووفقا لنفس المرجع، هدف هذا القرار الى توجيه رسالة إلى كل من الهيئات التنفيذية والرأي العام تؤكد إرادة مجلس النواب، ممثلا في رئيسه، في الحفاظ على دور المؤسسة التشريعية وإثبات قدرتها على التكيف والتأكد من استمرارية جدولها الزمني. وتقدم المذكرة تفسيرات تفصيلية للنقاط الغامضة في القرار بالإضافة إلى مقارنة مع التجارب البرلمانية الأخرى في جميع أنحاء العالم²⁵.

ويشير ما سبق الى ان اولى خطوات استجابة الدولة أصرت على **نقل السلطة من المؤسسات التشريعية إلى المؤسسات التنفيذية ومن ثم الحفاظ على مركزيتها وتقليص عدد المخولين باتخاذ القرارات** طوال فترة الحجر واقتصرهم على رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة، ووزير الداخلية وبدرجة أقل وزير الصحة. وفي حين يمكن تبرير ذلك بالحاجة لتجنب الإجراءات البيروقراطية البطيئة في وضع طارئ فرضه الوباء، فإن السياق السياسي التونسي يطرح إمكانية تفسير مختلف وهو **الحاجة إلى دعم**

²¹ الأمر الرئاسي عدد 28-2020 الصادر في 22 مارس 2020

²² خطاب رئيس الحكومة على القناة التلفزيونية الوطنية يوم 21 مارس 2020

²³ الفقرة الثانية من الفصل 70 من الدستور: " يمكن لمجلس نواب الشعب بثلاثة أحماس أعضائه أن يفوض بقانون لمدة محدودة لا تتجاوز الشهرين ولغرض معين الى رئيس الحكومة اصدار مراسيم تدخل في مجال القانون تعرض حال انقضاء المدة المذكورة على مصادقة المجلس".

²⁴ بيان رئاسي يأمر بنشر القوات العسكرية لضمان احترام الحجر الشامل، 23 مارس 2020.

²⁵ قراءة في الإجراءات الاستثنائية المتخذة من قبل مجلس نواب الشعب في إطار أزمة فيروس كورونا. مرصد مجلس، البوصلة

مركزية السلطة في ظل الانقسامات السياسية وتهميش الخصوم. وبغض النظر عن الأطر القانونية وتأويلاتها، اتخذ هذا الحرص على مركزية السلطة أشكالاً خطابية مختلفة كما أثر على مستويات صنع القرار الأخرى، حيث عبرت الرئاستان الجمهورية والحكومية علانية خلال أول تصريحات عامة لهما، عن اعتبارهما بأن أي قرار متعلق بالأزمة متخذ على المستويات المحلية كالبلديات دون استشارة السلطات المركزية لاغ وباطل²⁶. وعلى الرغم من تعديل هذه التصريحات لاحقاً بعد ردود الفعل الصادرة عن وزارة الشؤون المحلية²⁷، إلا أنها وجهت رسالة سلبية باعتبارها تتعارض مع الجهود الوطنية لتنفيذ الفصل 14 من الدستور والذي ينص على أن "الدولة تلتزم بدعم اللامركزية واعتمادها بكامل التراب الوطني، في إطار وحدة الدولة". وبغض النظر عن عدم الاتساق والمشاكل الهيكلية في التنسيق، تعارض هذا كذلك مع نفس الحجة التي تبرر تجميع السلطة، ألا وهي الأمانة الصحية، حيث كشف الوباء عن الحاجة الماسة لقرب الخدمات وسهولة الوصول إليها ومحليتها ولاتخاذ الإجراءات الفورية على المستوى المحلي المصغر.

هل السلطة أهم من الصحة العامة؟ بالنظر إلى المشهد السياسي، يبدو أن الاهتمام بالاحتواء والمشروعية والقيادة وتهميش الخصوم كان مصدر الكثير من القرارات غير الصائبة فيما تلى ذلك.

2. المقايضة بين الاقتصاد والصحة؟ استجابة الدولة، البناء الخطابي للنجاح، ومواطن الهشاشة الناشئة

تم الاعلان عن الخطة الحكومية في 21 مارس 2020 كمتابعة وتحديث لبعض الإجراءات البسيطة التي سبق وتم اتخاذها منذ 31 جانفي عملاً بتوصيات منظمة الصحة العالمية آنذاك وقد شملت هذه الاجراءات إعادة التونسيين المقيمين في مدينة ووهان الصينية بعد حملات مطالبة مدنية عبر وسائل التواصل الاجتماعي كما تضمنت تعليمات الحجر الصحي الذاتي. رغم ذلك، يبدو أن صعوبة الحصول على أدوات اختبار الكشف عن الإصابة بالفيروس- أو التأخر في اقتنائها بكميات كافية- بالإضافة الى محدودية القدرات المخبرية وخاصة مع اختيار الحفاظ على مركزية الاختبار في البداية، قد أدت إلى نتائج مضللة. حسب دراسات طبية منشورة بين أبريل وماي 2020، شهدت تونس حالات عدوى ووفيات ناتجة عن الإصابة بفيروس كوفيد 19 قبل تاريخ 2 مارس، إلا أنه لم يتم اكتشاف أي منها²⁸. ولا يمكن بأي حال من الأحوال إنكار اعتماد الدولة على الخبرة العلمية، ممثلة أساساً في المرصد الوطني للأمراض الجديدة والمستجدة (ONMNE) وهو هيكل عام تم إنشاؤه في سنة 2005، في وقت مبكر بما يكفي للمساعدة في صياغة سياسات الاستجابة بناء على آراء علمية، إلا أن دور الخبراء ومجال صلاحياتهم ينحصر في مدى احترام صانعي القرار لهذه الخبرة. وتتطلب طبيعة الأزمة تدخل مثل هذه

²⁶ أسماء سلايمة، 2020. عودة على مركزية القرار في ظل جائحة كورونا: ضرورة ظرفية أم حياء عن اللامركزية؟ البوصلة

²⁷ نفس المرجع

²⁸ Ben Said Saffar, Cyrine. 2020. "Gestion sanitaire de la pandémie Covid-19 en Tunisie: les dessous d'un enchantement national" In La Tunisie à l'épreuve de Covid-19, Redissi, Hamadi (ed). pp. 55-70.

الخبرة العلمية، والأهم أن الاستعانة بها ضرورية إذ ترقى إلى مدى احترام الدولة لالتزاماتها تجاه مواطنيها، خاصة وأن تجنب تجاوز طاقة استيعاب المستشفيات تفرضه الحدود المعروفة للقطاع الصحي في تونس. في أوقات الأزمات، لا مفر من تعبئة جميع الموارد رغم أوجه القصور الموجودة²⁹، ومع ذلك فإن الطابع "الوقائي" لاستجابة الدولة يحتمل تفسيرات أخرى ذات منحنى استبدادي، بعيداً عن الضرورة العلمية، وهو ما سيتم مناقشته في القسمين 3 و4.

1.2. أولى خطط مجابهة الجائحة وحدود المقاربة الحكومية

لم يكن الوضع المتردي للقطاع العمومي للصحة يخفى عن أحد. ومع الإعلان عن أول حالة إصابة بفيروس كوفيد 19، تعددت المبادرات المواطنة، سواء المنظمة أو العفوية، وتوعدت أشكالها من إطلاق حملات توعوية عبر منصات التواصل الاجتماعي إلى توزيع المساعدات الغذائية والمساهمة في التبرعات، ولا سيما لفائدة 'صندوق 1818 لمجابهة كورونا' الذي أنشأته الحكومة لجمع التبرعات للمساعدة في مكافحة وباء كوفيد³⁰. ظهرت كذلك طفرة في الحلول المبتكرة القائمة على التكنولوجيات الحديثة لتسهيل الوصول إلى المعلومات والخدمات إلكترونياً بما في ذلك دعم الصحة النفسية ومعالجة النقص في معدات الوقاية. تم دعم بعض هذه المبادرات من طرف القطاع الخاص، وبعضها الآخر من قبل المؤسسات العامة وكذلك المنظمات الإنسانية، وحتى الجالية التونسية في الخارج، في محاولة لسد أكبر قدر ممكن من الفجوات وإيجاد هامش للفعل المدني في ظل القيود الصارمة على التنقل. باختصار، تحول الفضاء المدني المادي بشكل شبه حصري إلى المجال الافتراضي، أو الرقمي، متكيفاً بسرعة مع الموقف ومعتمداً على شبكات المجال الافتراضي العام. تلقت الدولة التونسية مساعدات دولية كذلك وتمكنت من رفع سعة استيعاب بعض المستشفيات خلال فترة قصيرة باقتناء المعدات وإنشاء وحدات عناية مركزة ومستشفيات ميدانية ومسالك خاصة بفيروس كوفيد 19. رغم ذلك، لم يكن من الممكن تعزيز قدرة القطاع الصحي إلا في المؤسسات المؤهلة لذلك وضمن ما تسمح به البنية التحتية لإدراج مثل هذه التدابير، على نحو خاضع لجغرافية عدم المساواة المتبلورة بين المراكز الحضرية الرئيسية في العاصمة وفي المناطق الساحلية وبين بقية جهات البلاد. في الواقع، واجه التونسيون والتونسيات الوباء في المراحل الأولى بنظام صحي لا يوفر سوى 3 أسرة للعناية المركزة لكل 10.000³¹ نسمة، مع تباين واضح بين الولايات يصل إلى 10 أسرة في العاصمة مقابل 0 سرير في 13 ولاية مختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا العدد يقدر بحوالي 1000 وحدة عناية مركزة لدى القطاع الخاص. بلغت حصة قطاع الصحة في ميزانية الدولة لسنة 2019 حوالي 5٪ مقابل 23٪ مخصصة للمديونية العمومية³² على سبيل المثال. وعلى الرغم من أن القطاع الصحي الخاص، بمصحاته البالغ عددها 102 (حتى سنة 2018)، أعرب لاحقاً عن استعداداته للمساعدة في

²⁹ في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى الحوار المجتمعي حول إصلاح المنظومة الصحية الذي بدأ في سنة 2012 كمشروع تشاركي متعدد المستويات لصياغة سياسة صحية وطنية جديدة لسنة 2030. قدم مشروع الإصلاح مفهوم 'المواطن- الحكم'، ومع ذلك، لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت أزمة كوفيد 19 قد تركت المجال لتفعيلها أم لا، أو كيف ستؤثر الجائحة على نتائج الحوار الذي لا يزال مستمراً. في مقال يوثق المسار ويقيم نهج التشاركي، يبدو أن المشروع قد تم توظيفه سياسياً، أشكال عدم الشعور بأدقته من منظور مواطني وبالتالي يفوض العملية.

³⁰ جمع الصندوق حوالي 200 مليون دينار تونسي مع حلول شهر أكتوبر 2020، ولا تزال طريقة إدارته وتسييره غامضة إلى حد الآن. للإطلاع على لمحة عامة عن مساهمات القطاع الخاص في الصندوق، انظر: [تبرعات الشركات الخاصة لصندوق مقاومه وباء "كورونا" والحد من تداعياته الاقتصادية والاجتماعية، مرصد مجلس، النوصلة](#)

³¹ [Inkyfada. Covid-19 Dashboard.](#)

³² [Lamloum, A. 2020. Tunisie. Une gestion sécuritaire du Covid-19 au détriment du droit à la santé. Orient XXI.](#)

مواجهة الوباء، إلا أن عدم التنسيق حول تقاسم التكاليف بين المصحات الخاصة والحكومة كان له كلفة باهظة على المواطنين الذين لا يزال أغلبهم غير قادرين على تحمل نفقات الرعاية الصحية في القطاع الخاص. فبينما يتم علاج مرضى كوفيد 19 مجاناً في المستشفيات العامة، يمكن أن تبلغ كلفة العلاج في مصحة خاصة 1000 دولار أمريكي في الليلة الواحدة³³ في الوقت الذي يقدر الحد الأدنى للأجور في تونس بحوالي 150 دولاراً في الشهر. ولا يقتصر هذا الأمر على الجائحة، بل هو واقع سابق لها. ولكن الحاجة الاستثنائية التي فرضتها الجائحة على مستوى البنية التحتية لقطاع الصحة وضرورة إشراك القطاع الخاص أو "تسخيره" من طرف الدولة لم يتم الاستجابة إليها وهو ما يؤكد مرة أخرى على أن مصالح القطاع الخاص تبدو جد محصنة بغض النظر عن مدى كارثية الوضع مما أعاد مسألة الحق في الصحة إلى الواجهة، مرددة لصدى اللامساواة الحادة والمتعددة الأوجه.

أما فيما يخص الاستجابة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، ركزت الخطة الحكومية بشكل أساسي على الدعم المالي للقطاع الخاص المنظم من أجل الحفاظ على مواطني الشغل، سواء من خلال التأجيل الاستثنائي لتسديد القروض ودفع الضرائب أو عن طريق الضخ المباشر للمساعدات المالية، وما إلى ذلك. حسب "لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا"³⁴، يمثل إجمالي الدعم الحكومي 2.71% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، مع تخصيص النصيب الأكبر من المبلغ الممنوح لدعم السياسة المالية (37.9%). أما على مستوى الإجراءات، يتمتع القطاع الخاص بالقدر الأكبر منها مقارنة بالميزانيات المخصصة لدعم منظومة الرعاية الصحية (3.3%) ومخزون المواد الغذائية والأدوية الأساسية (16.3%). من جهة أخرى خصصت نسبة 4.9% من الدعم الحكومي لدعم الأجور وحوالي 9.8% لتقديم إعانات للعاطلين عن العمل. ولا حاجة للتوضيح بالطبع بأن كل هذه الإجراءات، بما في ذلك تلك التي تستهدف البطالة، مخصصة حصرياً للقطاع المنظم وهو ما يعني في تونس، التي يستوعب فيها القطاع غير المنظم أكثر من 40%³⁵ من القوة العاملة، أن الخطة الحكومية تعالج بالكاد نصف السكان النشطين. باختصار، تعتبر الخطة كمية بالأساس مقارنة بالإجراءات النوعية العاجلة التي يتطلبها الوضع حيث تعتمد على طول نقدية دون إدماج تدابير كيفية تستند على مقارنة حقوقية متعلقة بالجوانب الحيوية مثل السكن (تعليق دفع الإيجار أو منع طرد المستأجرين العاجزين عن تسديد الإيجار) أو بالمهاجرين واللاجئين أو بالطرد التعسفي لموظفي القطاع الخاص. أقصت الخطة المذكورة هذه الجوانب والفئات وغيرها من مواطني الهشاشة والمسائل الحيوية الأخرى.

في الثاني من أبريل 2020، توجهت الحكومة برسالة إلى صندوق النقد الدولي تضمنت سلسلة من التعهدات المالية من أجل إنشاء صندوق طوارئ بمقتضى أداة التمويل السريع للصندوق³⁶. ذكرت الرسالة تعهدات مثل إعادة الجدولة المؤقتة لـ 3.4 مليار دينار تونسي كانت موجهة للاستثمار العام لتوفير النفقات المتعلقة بكوفيد 19، وإجراءات الطوارئ المتخذة على مستوى ميزانية رواتب الوظيفة

³³ للاطلاع على أمثلة من الواقع، انظر [Getting treated for Covid-19 at a private clinic, but at what cost?](#) 15 December 2020. Tunis: Inkyfada

³⁴ [UN-ESWAP Covid-19 Stimulus Tracker](#)

³⁵ المعهد الوطني للإحصاء

³⁶ [Tunisia: Letter of Intent addressed by the Governor of the Central Bank and the Minister of Finance to the IMF, 2 April 2020.](#)

العمومية لمنع أي انتدابات أو ترقيات غير مبررة قانونا، أو زيادات جديدة في الأجور خلال سنة 2020 فيما عدا تلك التي سبق الاتفاق عليها مع الاتحاد العام التونسي للشغل، والترفيغ في أسعار التبغ - على سبيل الذكر لا الحصر. تم تقديم التعهدات على كل من المدى القصير والمتوسط كضمانات لتخفيف الأعباء على الميزانية، وقد تراوحت من تخفيض دعم استهلاك الكهرباء والغاز الطبيعي (مع الحفاظ على التسعيرات الاجتماعية) إلى مكافحة الفساد. وتلقت تونس حينها 745 مليون دولار أمريكي في إطار برنامج صندوق النقد الدولي المذكور، أي ما يعادل 2% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. ورغم هذه الإجراءات إلا أن معدل البطالة شهد ارتفاعا ليبلغ نسبة 18% في أواخر سنة 2020 مقارنة بمعدله المستقر نسبيا قبل الجائحة والمقدر بحوالي 15%³⁷، مما يطرح تساؤلات جادة حول خطة الاستجابة الحكومية وقدرتها على إنقاذ مواطن الشغل، مع تقدير تفاوتات بين الجنسين تصل إلى فارق 4 نقاط بين الرجال والنساء الذين فقدوا وظائفهم بشكل دائم و8 نقاط بالنسبة لخسارة الوظائف بشكل مؤقت³⁸. هذا ولا يزال الرصد المستمر لتنفيذ هذه الإجراءات يكشف عن نتائج متضاربة ففي جانفي 2021، ووفقا للمنظمة الوطنية لرواد الأعمال، صرح 93% من العاملين المستقلين في المجالات ذات الصلة بأنهم لم يتلقوا أي دعم مالي من الدولة. في نفس سياق الجائحة، عمل البعض على استغلال الأزمة للاحتكار وإبرام صفقات فاسدة بمشاركة بعض مسؤولي الدولة³⁹. هكذا كشفت الخطة الحكومية، على الرغم من تصنيفها كواحدة من أوسع الخطط نطاقا على مستوى العالم من حيث العدد الإجمالي للإجراءات، عن المنطق النيوليبرالي للحكومة حيث تأتي حماية رؤوس الأموال وأرباب العمل أولا على حساب الحماية الاجتماعية ومعالجة مواطن الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية 'المؤطرة' قانونا وتلك "غير المرئية". خطة رئيس الحكومة التي فرضتها أزمة فريدة من نوعها تتماشى مع السياسات العامة للبلاد في فترة ما بعد الثورة حيث صُممت الإجراءات لتلبية مصالح النخب وإخفاء تقاعس الدولة عن معالجة عدم المساواة الهيكلية. ومن المفارقات، نذكر بأن هذه الخطة الحكومية هي الخطة "الشاملة" الوحيدة التي تم اتباعها حتى الآن. منذ مارس 2020، وعلى الرغم من التحديات المتزايدة، لا تزال جميع إجراءات الدولة مبعثرة، مرتجلة، لاحقة للمشاكل لا وقائية وحتى متضاربة في غياب رؤية متوسطة المدى.

التدابير المتخذة للحفاظ على الوظائف وضمان تسديد رواتب العمال والموظفين وموظفي الوظيفة العمومية

خط تمويلي لدعم العمال المسرحين	300 م.د
إعانات لصالح الفئات الضعيفة وذات الدخل المنخفض والأشخاص ذوي الإعاقة. تأجيل سداد القروض المصرفية لمدة 6 أشهر لمن لا يتجاوز دخله الشهري 1000 دينار	150 م.د

³⁷ المعهد الوطني للإحصاء

³⁸ [Alayli, Aseel. 2020. COVID-19 Magnifies Pre-Existing Gender Inequalities in MENA. Arab Barometer.](#)

³⁹ أنظر مثلا

[خولة بوكريم. 2020. كيف أدارت الحكومة التونسية "صفقات" الكوفيد-19؟ ARIJ](#)

[Lac, H. and Haïfa Mzalouat. 2020. Covid-19: Masques, le grand cafouillage des autorités. Inkyfada, 13 May 2020.](#)

[Derbali, M. 2020. Covid 19 en Tunisie: Éclairages juridiques sur l'affaire des masques. Nawaat, 30 April 2020.](#)

الاجراءات الخاصة بالشركات، ولا سيما الشركات الصغرى والمتوسطة (SMEs)،
والمشغلين الاقتصاديين العاملين لحسابهم الخاص والمهن الحرة المتأثرة بركود أو
توقف النشاط

تأجيل دفع الضرائب لمدة 3 أشهر ابتداء من شهر أبريل
تأجيل دفع اشتراكات الضمان الاجتماعي للثلاثي الثاني لمدة 3 أشهر
تأجيل سداد ديون البنوك والمؤسسات المالية لمدة 6 أشهر
إعادة جدولة الديون الضريبية والجمركية لمدة 7 سنوات
احداث خط ضمان لتمكين الشركات من الحصول على قروض تشغيل وتسيير عمل
جديدة

500 م.د

السماح باسترداد رصيد ضريبة القيمة المضافة خلال مدة أقصاها شهر واحد
إنشاء صناديق استثمار لإعادة هيكلة ورسملة الشركات المعنية
السماح للشركات المصدرة بالكامل ببيع 50% من إجمالي إنتاجها في السوق المحلي بدلا
من 30%.

السماح للشركات بإعادة تقييم الأصول المبنية وغير المبنية المدرجة في ميزانيتها حسب
قيمتها الحقيقية

اقرار عفو ضريبي وجمركي لفائدة أولئك الذين عليهم ضرائب مستحقة
إعفاء الشركات التي أبرمت عقودا عمومية وتم منع تنفيذها من غرامات التأخير لمدة
أقصاها 6 أشهر

700 م.د

اجراءات دعم المخزون الاستراتيجي

ميزانية إضافية لدعم الأدوية الاستراتيجية والمنتجات الغذائية ومخزون الوقود

500 م.د

التعديلات القانونية التي يجب اعتبارها

وقف الإجراءات القانونية المتعلقة بالجرائم المالية مؤقتا
السعي لوقف قرارات قطع خدمات توزيع المياه والكهرباء والهاتف لمدة شهرين
الجدول 1:

الإجراءات التي أعلنها رئيس الحكومة الفخاخ في 21 مارس - المبلغ الإجمالي: 2,5 مليار دينار تونسي
المصدر: [وكالة تونس إفريقيا للأنباء](#)

للتخفيف من الغضب الشعبي المتزايد الذي غذته الإخفاقات الهيكلية والتفاوتات الملحوظة بنسق
متصاعد، دخلت خطة متكونة من ثلاث مراحل حيز التنفيذ لرفع الحجر الشامل في أوائل شهر ماي
2020، مما أفضى إلى استئناف جميع الأنشطة الاقتصادية بكامل طاقتها مع طول شهر جوان⁴⁰.
ومع انتهاء الحجر الشامل، كان هناك تسويق إعلامي واسع النطاق للإقرار بنجاح تونس في مواجهة
الوباء، على الصعيدين الوطني والدولي. وحيث أكدت التصنيفات العالمية على هذه الاستحقاقات، إلا

⁴⁰ الخطة المتكونة من ثلاث مراحل لرفع الحجر الشامل تدريجيا - وزارة الشؤون المحلية

أنها تأخذ فقط معدلات العدوى والوفاة بعين الاعتبار، وهو ما يولد "إدراكا" مغلوطا لحقيقة وضع البنية التحتية والقدرات المؤسسية للبلاد. هذا الاعتراف يعتمد منظورا إحصائيا ضيقا أخفى حقيقة الواقع المعاش عموما والوضع المزمر للعاملين في قطاع الصحة على وجه الخصوص. بحلول منتصف ماي 2020، سجلت الأوساط الطبية نسبة 13%⁴¹ من مجموع الحالات النشطة الحاملة لفيروس كوفيد 19 حيث كشفت الأزمة الصحية عن هشاشة 'سلامة' هذه المجموعة من المهنيين التي لم يسبق "تصنيفها" كمجموعة هشة من قبل.

2.2. الهشاشة: اشكالها الناشئة والفرص الضائعة

أشارت خطة الاستجابة الحكومية إلى حماية "الفئات الأكثر هشاشة"، ليتبين سريعا أن هذا التعريف للهشاشة قد عفا عليه الزمن وما عاد دقيقا في سياق الجائحة. وقد تم إقرار توزيع المساعدات المالية على هذه الفئات من خلال آليات الضمان الاجتماعي التقليدية المعمول بها والتي تضعها وزارة الشؤون الاجتماعية. على سبيل المثال، يقدم البرنامج الوطني لمساعدة العائلات المعوزة جريات نقدية مباشرة تبلغ حوالي 50 دولارا شهريا لكل أسرة بالإضافة إلى الانتفاع بخدمات صحية مجانية في المؤسسات العمومية وقد قدر عدد العائلات المستفيدة من هذا البرنامج ب 230.000 عائلة في سنة 2017. لازالت الدولة تشرف بشكل رئيسي على ادارة مسألة الحماية الاجتماعية في تونس، وهي حق دستوري مضمون بموجب دستور 2014، وقد تم إعادة تقييم مدى شمولية هذه الآليات وكفاءتها واستدامتها في السنوات الأخيرة، إلا أنه لم يتم بعد تنفيذ برامج الإصلاح المقررة⁴². وبصرف النظر عن برامج الحماية الاجتماعية المرتبطة بقطاع العمل المنظم سواء العمومي أو الخاص، لا يزال القطاع غير المنظم يشكل أحد التحديات الرئيسية. هذا وأعلنت الحكومة في مارس 2021 عن برنامج جديد لتقديم المساعدات الاجتماعية يشمل العائلات المتضررة اقتصاديا من الجائحة، وهو ما يدل على أن صدى ضرورة توسيع تعريف الهشاشة بدأ يتردد على مستوى الدولة. وفي الوقت نفسه، أعلن البنك الدولي عن تقديم 300 مليون دولار أمريكي لمكافحة الفقر يستهدف مليون أسرة تونسية. ولكن المقاربة الرسمية للهشاشة لم تظهر أي علامة إصلاح منهجي في معالجة الفقر، ناهيك عن استراتيجية واضحة لمعالجة الهشاشة. باختصار، تواصل السياسات الموضوعة عموما اعتماد مقاربة تعالج الفقر والهشاشة كعيب وجب التخفيف منه دون البحث في وضع آليات تضمن استقلالية الفئات المستهدفة عن مجرد 'المساعدة' وتمكنهم من الوصول الى حلول أكثر استدامة تضمن كراماتهم وتساعد في معالجة الأسباب الحقيقية للهشاشة والفقر في آن واحد.

وبالإضافة الى اعتبار "الفئات الهشة" كيانا متجانسا على الهامش يقوم تعريفه على المؤشرات الاقتصادية، أغفلت خطة الاستجابة الحكومية كلا من مواطن الهشاشة "الناشئة" وتلك "غير المرئية". وإذ لا يمكن تحديد مواطن الهشاشة الناشئة بدقة بعد، إلا أنه من الممكن التعرف على ملامحها ضمن السياق الوبائي حيث كشفت الأزمة الصحية بأن فئات واسعة تعتبر غير هشة في الأوقات

⁴¹ Ben Said Saffar. *Op. cit.* pp. 66

⁴² Ben Cheikh, Nidhal, and Sami Bibi. 2017. [Évaluation de la performance des programmes d'assistance sociale en Tunisie. Pour optimiser le ciblage des pauvres et freiner l'avancée de l'informalité.](#) Tunis : Centre de Recherche sur les Etudes Sociales, Banque Africaine de Développement.

"العادية" تعرضت لمخاطر متزايدة خلال الجائحة شملت المخاطر الصحية كما النفاذ إلى الحقوق الأساسية. باختصار من الممكن أن نشير كمثال إلى العاملين في القطاع الصحي، والموظفين ذوي الدخل المحدود على حافة عتبة الفقر التقليدية (خط الفقر المحدد من طرف البنك الدولي)، وتلاميذ وطالبة المدارس العمومية⁴³ وخاصة منهم أولئك الأكثر عرضة للانقطاع المدرسي، والهيكل التعليمي بشكل عام⁴⁴. نتحدث في إشارتنا السابقة إلى مواطن الهشاشة "غير المرئية"، عن الفئات التي يتم التغاضي على وجودها، على غرار الأفراد دون مسكن قار والعاملين في القطاع غير المنظم، وكذلك المهاجرين المقصيين من السياسات العامة، على سبيل الذكر لا الحصر. فعلى الرغم من أن الوباء زاد من تدهور ظروفهم، لم يدفع ذلك إلى البحث عن تعريف جديد للحماية الاجتماعية - حتى الآن. علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بهشاشة اللاجئين، لا تزال الدولة تنكر حقيقة أن تونس ليست مجرد بلد عبور بل باتت وجهة للكثيرين وهي بذلك أرض لجوء⁴⁵. ذكر تقرير صادر في جوان 2020 عن المنظمة الدولية للهجرة، أن أكثر من 50٪ من المهاجرين المقيمين في تونس فقدوا وظائفهم وفي ظل التمييز الممنهج، لم يكن بإمكانهم مواجهة ظروف الجائحة إلا بفضل شبكات أمان مجتمعي مؤقتة أمنتها الجهود الفردية والمجتمعية. هذا وتجدر الإشارة إلى أن تونس أحصت في جانفي 2021 ما يفوق 6500 مهاجر وطالب لجوء لم يعالج القانون التونسي وضعياتهم⁴⁶. كذلك، تجاوزت الهشاشة في سياق الوباء الجوانب الاجتماعية والاقتصادية المتعارف عليها وسلطت الضوء على ضرورة إعتبار القدرات الفردية لمواجهة الفيروس. وفي حين تمت التوعية على نطاق واسع بارتفاع احتمالية الوفاة لدى كبار السن والمصابين بأمراض مزمنة، واعتبارهم مجموعات هشة بحاجة إلى عناية خاصة، لم يكن هناك أي اعتراف بالمشاكل الصحية الناجمة عن التلوث، ولا سيما أمراض الجهاز التنفسي ونقص المناعة. في تونس، لا يزال سكان عديد مناطق ولاية قابس يشهدون موتهم البطيء بسبب النشاط القاتل للمصانع المجاورة للمجمع الكيميائي التونسي - وهو مؤسسة عمومية في قطاع اقتصادي حيوي. في هذا المثال بالذات، لا تؤثر الأزمة البيئية التي بدأت منذ عقود على الحق في الصحة والعيش في بيئة سليمة فحسب، بل تؤثر أيضا على آليات البقاء باعتبارها دمرت النظام البيئي الذي كان في السابق مورد رزق العديد من العائلات التي تعيش على صيد الأسماك والزراعة⁴⁷. كذلك، سُجلت أعلى حصص النفقات الصحية في البلاد لدى أهالي هذه المنطقة وتجدر الإشارة إلى أن قابس، على سبيل الذكر لا الحصر، كانت واحدة من أكبر بؤر الوباء الذي يستهدف الجهاز التنفسي وجهاز المناعة.

⁴³ حسب نتائج استبيان أجرته وزارة التربية تبين أن 91٪ من تلاميذ المدارس العمومية لم يتمكنوا من الوصول إلى التعلم عن بعد وليس لديهم خبرة سابقة في ذلك.

⁴⁴ باختصار، لم يكن من الممكن تأمين التعلم عن بعد للجميع. أدى قرار استئناف التدريس حضوريا في السنة الدراسية 2020-2021 مع منح الولاية امتيازات إقرار إغلاق المدارس حسب حالة الوضع الصحي بالجهات، إلى عدم تكافؤ التجربة التعليمية في مختلف أنحاء البلاد. ومع حلول شهر فيفري 2021، فقد المجتمع التعليمي 39 فردا نتيجة الإصابة بفيروس كوفيد19 (وزارة التربية). تجدر الإشارة كذلك إلى أن 1415 مدرسة غير متصلة بشبكات توزيع المياه. في هذا السياق، أنظر مثلا

[Smaali Bouhlila, Donia. 2021. Education in Tunisia. Past progress, present decline and future challenges. The Arab Barometer.](#)

⁴⁵ أنظر Akrimi, Y. 2020. Between Securitisation and Racialisation: The Sub-Saharan African Experience in Tunisia. Tunis: Tunisian Forum for Economic and Social Rights. <https://www.ftdes.net/rapports/racialisation.en.pdf>

⁴⁶ أنظر كذلك، [Heppel, F. 2020. How coronavirus has worsened the plight of refugees in Tunisia. Heinrich Boll Stiftung. 11 June 2020.](#)

⁴⁷ مؤتمر صحفي عقده مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - وكالة تونس إفريقيا للأنباء أنظر كمثال على ذلك

[Consortium Particip GmbH. 2018. Etude d'impact de la pollution industrielle sur l'économie de la région de Gabès. Tunis: Commission Européenne.](#)

[Verin, Zoé. 2017. Gabès: La petite Tchernobyl de Tunisie » revendique son droit de vivre. FTDES.](#)

[Lac, Hortense. 2019. For the Gabes Chemical Group, a population is sacrificed. Inkyfada.](#)

وبغض النظر عن مواطن الهشاشة الناشئة وتلك التي يتم التغاضي عنها منهجياً، تعددت الأمثلة على الفشل المؤسسي في حماية الفئات الهشة التي يحميها القانون، أي تلك المعترف بها، بعيداً عن مقاييس مادية بحتة مثل حماية المرأة من العنف بجميع أشكاله. في الواقع، لم تكن الاستجابات الحكومية مراعية لوضع المرأة منذ البداية، ولكن كان تركها لمسألة محددة دون معالجة عواقب وخيمة فورية حيث قرر المجلس الأعلى للقضاء إغلاق أبواب المحاكم وتعليق البت في جميع القضايا باستثناء الاستعجالية⁴⁸ منها في 15 مارس 2020 وهو ما يعني مزيد صعوبة الولوج إلى الحق في النفاذ إلى العدالة خلال فترة الحجر الصحي وتعريض الفئات الهشة بالأساس، وخاصة النساء ضحايا العنف بأشكاله، إلى المزيد من الهشاشة. حسب تقرير أصدره "الباروميتر العربي"، سجلت تونس أعلى نسبة ارتفاع في العنف المسلط على أساس النوع الاجتماعي والتي بلغت 69%⁴⁹. ورغم بعض الجهود الحكومية (والتي غاب عنها التنسيق الفعال بين مختلف السلطات) وغير الحكومية لدعم الضحايا⁵⁰ عرفت البلاد ارتفاعاً صادمًا للعنف الأسري مع بداية الحجر الصحي الشامل. بين شهري أبريل وماي 2020، طالبت 20% من جملة المكالمات الواردة إلى "بيني"، وهي منظمة غير حكومية محلية، بتدخل قضائي للمساعدة في حالات عنف أسري⁵¹. وقد شملت الحالات الموثقة للعنف المسلط على المرأة العنف الاقتصادي أيضاً بالإضافة إلى مشاكل مهمة في الصحة النفسية بسبب ثقل الأعباء المنزلية بعد إغلاق المدارس ودور الحضانه. كما كشفت البيانات التي جمعتها وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن عبر الخط الأخضر المخصص للإبلاغ عن حالات العنف أنه تم تلقي 9800 مكالمة بين 23 مارس ونهاية ماي 2020، أي تسعة أضعاف ما يتم تسجيله في "المعتاد"⁵². مع ذلك كشفت وزارة الداخلية أن الشكاوى المقدمة لدى وحداتها المتخصصة خلال شهر أبريل 2020 انخفضت بنسبة 69% مقارنة بنفس الشهر من سنة 2019⁵³. ووفقاً لمذكرة هيئة الأمم المتحدة لشؤون المرأة، يعود هذا التباين الإحصائي إلى صعوبة الوصول إلى مراكز الشرطة بسبب القيود المفروضة على التنقل وكذلك تقليل عدد الأعوان وساعات العمل⁵⁴ بالإضافة إلى شبه استحالة النفاذ إلى العدالة، حيث إنه رغم مواصلة النيابة العمومية العمل بالأوقات العادية، اقتضت القضايا التي تمر على أنظار المحاكم على الأمور الاستعجالية للغاية حيث تحدد النخبة ما هو عاجل. كذلك، وبدل وضع آليات إجرائية استثنائية كما يمليه الوضع الصحي لتسهيل الوصول إلى العدالة، لم يتم اتخاذ أي قرارات للتخفيف من بطء البيروقراطية و"الفلتر" المؤسسية للقضايا. وعلى الرغم من دخول القانون 58-2017 المتعلق بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة حيز التنفيذ⁵⁵، لا تزال المرأة التونسية تواجه ثقافة مؤسسية قوامها التمييز بين الجنسين حيث يتمتع أعوان الأمن، على سبيل المثال، بمساحة لرفض الشكاوى "بشكل غير رسمي" وغالباً ما تتعرض النساء للتخويف في حال الإصرار على رفع قضية عنف مسلط عليهن⁵⁶. خلال الجائحة،

⁴⁸ وزارة العدل، تقرير تعليق العمل في جميع المحاكم، 15 مارس 2020 - جريدة LaPresse للاطلاع على لمحة عامة حول العدالة زمن انتشار جائحة كورونا في مختلف أنحاء العالم، أنظر [Que dit le droit: les systèmes de justice face à la pandémie | blog](https://www.lapresse.com/que-dit-le-droit-les-systemes-de-justice-face-a-la-pandemie-blog/)

⁴⁹ Aseel. Op. cit.

⁵⁰ تم توفير خطوط خضراء وملاجئ: اهم الأطراف المتدخلة لتوفيرها وتقديم المساعدة: وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، جمعية بيتي والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات وغيرها

⁵¹ Beity. 2020. La Covid-19 révélateur et facteur aggravant les inégalités intersectionnelles envers les femmes. Tunis: Association Beity.

⁵² UN Women. 2020. Tunisian Women in the Face of Covid-19 during and after Confinement. Tunis: UN Women Arab States.

⁵³ نفس المصدر

⁵⁴ نفس المصدر

⁵⁵ قانون أساسي عدد 58 لسنة 2017 مؤرخ في 11 أوت 2017 يتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة

⁵⁶ للاطلاع على لمحة شاملة إقليمية، أنظر ESCWA. 2020. The impact of Covid-19 on Gender Equality in the Arab region. Policy Brief #4.

فقدت مثل هذه الفئات الهشة إمكانية الوصول إلى شبكات الأمان والإغاثة غير الرسمية أيضا والتي توجد عادة في الأحياء أو المحيط العائلي. دفع جو الإفلات من العقاب "المؤقت" هذا - أو بالأحرى، المتبلور - في ظل الحجر الشامل العديد من منظمات المجتمع المدني إلى توجيه رسالة مفتوحة إلى المجلس الأعلى للقضاء يدعونه فيها إلى اتخاذ تدابير فورية لمعالجة التراخي القضائي، الذي لا يؤثر على النساء فقط، بل أيضا على الأطفال وكبار السن⁵⁷. بدت محاولات تسيير إجراءات المحاكمات عن بعد غير واقعية وغير مستدامة، حيث لم يكن للمؤسسات المعنية، عند تفشي الأزمة الصحية، البنية التحتية الضرورية للاستفادة بشكل فعال من البدائل التكنولوجية⁵⁸. لم يتم التمكن من عقد الجلسة الأولى عن بُعد إلا في شهر ماي بفضل مرسوم قانون معدل لقانون الإجراءات الجنائية للسماح بإجراء المحاكمات عن بُعد وقد خضع استئناف النشاط القضائي بعد ذلك لجدول زمني تدريجي أصدرته وزارة العدل بالتمشي مع الخطة الوطنية لرفع الحجر الشامل تدريجيا⁵⁹.

3.2. موسم صيفي ساهم في الانكار

صوّت مجلس النواب على إنهاء الصلاحيات الاستثنائية الممنوحة للفخفاخ في 2 جوان 2020 بنهاية أجل الشهرين المنصوص عليهما في القانون. في ذلك الوقت، ظهر المزيد من أعراض الخلاف في المشهد السياسي ولادحت منطلقات مأزق سياسي جديد في الأفق. ببساطة وبصرف النظر عن السياسة الحزبية، شرعت حركة النهضة في مناقشة اقتراح سحب الثقة لحل حكومة الفخفاخ على إثر تسريبات بشأن "تضارب مصالح" يتعلق برئيس الحكومة إلا أن الفخفاخ لم يبال بإمكانية اقالته وواصل في برهنة "نجاح" حكومته في إدارة الأزمة الصحية عاملا على تهيئة الرأي العام من أجل إعادة فتح الحدود في 27 جوان وانجاح الموسم السياحي. تأثر قطاع السياحة بشدة بالفعل، وتكبد خسائر فادحة على مستوى جميع الوظائف المباشرة وغير المباشرة، ولذلك عملت جميع الدوائر ذات الصلة بإصرار على الضغط للتخفيف من وضع القطاع. أطلقت وزارة السياحة حملة تسويقية تحت شعار صيف "آمن من كوفيد" ومع سماح أوروبا لمواطنيها "بزيارة تونس"، وبالرغم من ضبابية خطة الإجراءات الصحية الوقائية، تمت إعادة فتح جميع الحدود لإنجاح الموسم الصيفي الجديد. في ذلك الوقت، سجلت تونس صفر حالات إصابة جديدة و52 حالة وفاة. وقد وجهت هذه الخطوة رسالة مفادها ضرورة منح الأولوية للاقتصاد الذي لا يمكن أن يصد أكثر، وبأن تونس تجاوزت الخطر وبالإمكان استئناف الحياة كالمعتاد. فتح الحدود كان كذلك بمثابة رسالة إلى المؤسسات المالية الدولية لتقديم دليل إضافي على نجاح إدارة الأزمة وتوجيه الجهود نحو سد الفجوات المالية. مثلت هذه الفترة بداية المرحلة الثانية من السنة الأولى للجائحة (الرسم البياني 1)، وهي مرحلة التراخي خلال الموسم الصيفي، حيث تخلت الدولة عن دورها المركزي وألقت به على عاتق المواطنين مشددة على تحمل "المسؤولية الفردية والوعي"، وهي خطوة نيو ليبرالية بامتياز. ومن المفارقات، تواصل إلغاء الفعاليات الثقافية والفنية وهو ما فاقم

⁵⁷ رسالة منظمات المجتمع المدني، للمجلس الأعلى للقضاء لضمان وصول النساء للعدالة. تونس، 19 أبريل 2020. <https://euromedrights.org/publication/tunisia-pandemic-increases-violence-against-women/>

⁵⁸ Al Bawsala. 2020. La Tunisie à Distance. 8 Juin 2020.

⁵⁹ للاطلاع على الجدول الزمني ونقائضه انظر: [International Commission of Jurists. Rights of judicial proceeding participants must be protected in Tunisia following COVID-19 lockdown: a briefing paper. June 8, 2020.](https://www.internationalcommissionofjurists.org/International-Commission-of-Jurists-Rights-of-judicial-proceeding-participants-must-be-protected-in-Tunisia-following-COVID-19-lockdown-a-briefing-paper)

هشاشة العاملين في القطاع الثقافي دون أي تدخل لمعالجة الوضع⁶⁰. باختصار، تم رفع جميع الإجراءات خلال صيف 2020 باستثناء حالة الطوارئ التي تم تجديدها هذه المرة دون الإشارة إلى الفصل 80. لكن بحلول سبتمبر 2020، صار من الجلي أن التضحية بالصحة العامة من أجل انقاذ الموسم السياحي كان بالأحرى مجازفة خطيرة وغير واقعية.

مع نهاية الموسم الصيفي قدرت نسبة خسائر القطاع السياحي بـ 60.7% مقارنة بسنة 2019⁶¹. قدم الفخفاخ استقالته في 15 جويلية بناء على طلب رئيس الجمهورية ووقع الاختيار على وزير الداخلية هشام المشيشي لتشكيل حكومة جديدة، تمت المصادقة البرلمانية على تركيبها في 02 سبتمبر. حكومة المشيشي كانت بالتالي الحكومة الثانية التي تتولى زمام الأمور خلال أقل من سنة، والتاسعة منذ الثورة. خلال الثلاثي الرابع من سنة 2020، أي خلال المرحلة الثالثة من السنة الأولى للجائحة، لم يتم اتخاذ أي تدابير استثنائية، باستثناء الإبقاء على حالة الطوارئ وإعادة فرض حظر تجول على مستوى البلاد في أكتوبر بلوغ عتبة 1000 حالة وفاة. وفي نوفمبر وقبيل المصادقة على ميزانية الدولة لسنة 2021، أطلق ائتلاف من منظمات المجتمع المدني حملة بعنوان "كورونا تقتل والتقشف يقتل أكثر" للتديد بتشديد إجراءات التقشف المعمول بها⁶². وركز البيان المنشور في هذا الصدد على الوضع الهش للعاملين في قطاع الصحة وعجز الدولة عن حماية الحق في الصحة خاصة بعد فشلها في توفير أكثر من 0.2 اختبار كشف الإصابة بفيروس كوفيد 19 PCR لكل 1000 من السكان⁶³. تمت المصادقة على ميزانية الدولة لسنة 2021 في شهر ديسمبر، والتي أقرت بترفيغ ميزانية قطاع الصحة بنسبة لم تتعد 3 % في حين حملت في فصولها ما يكفي لتعميق أوجه اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية. تضمنت ميزانية 2021، التي تمت صياغتها في ظل قيود اقتصادية شديدة، الفصل الأول من الخطة الخماسية الجديدة (2021-2025) في الملحق المتعلق "بإستراتيجية الاستثمار والتنمية"، مع العلم أن 53% فقط من الاستثمارات العمومية الجهوية المقررة في الخطة السابقة قد تم استكمالها بين سنتي 2016 و2020⁶⁴. وفي حين تمت المصادقة أخيرا على القانون عدد 30 - 2020 المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي التضامني في شهر جوان، وهي مبادرة تشريعية تم إطلاقها منذ خمس سنوات وإحدى النقاط المضئنة النادرة والتي قد تحمل بعض الطول، لم يتم بذل الجهود الكافية نحو تفعيله منذ ذلك الحين.

وعلى صعيد آخر، يتعلق أيضا بالمبادرات التشريعية وما لترتيب أولويات العمل البرلماني من تضارب، شغل مشروع قانون حماية الامنيين الرأي العام في هذه المرحلة الثالثة بعد الاعلان عن جدولة نقاشه العام في جدول عمل مجلس النواب . والمشروع مبادرة تشريعية تعود الى سنة 2015، وما تنفك النقابات الأمنية وبعض الفاعلين السياسيين الداعمين لها المطالبة بالحسم فيها. وقد خضعت المبادرة الى التعديل دون التخفيف من قلق المنظمات الحقوقية والفاعلين الاجتماعيين من خطورة

⁶⁰ على سبيل المثال، أنظر:

Reibi, N. 2020. *Cinema and Epidemics: a professional community in great difficulty*. Inkyfada, 13 November 2020.

⁶¹ وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الإستثمار. تقرير حول التوزيع الجهوي للإستثمار مرفق بمشروع قانون المائنة 2021

⁶² أنظر على سبيل المثال: تقرير صندوق النقد الدولي عدد 223/19 عن تونس حيث تم تفعيل الأدوات التقليدية للصندوق من أجل ضمان الاستقرار قبل إنتخابات 2019.

⁶³ بيان اطلاق حملة "الكورونا تقتل والتقشف يقتل أكثر".

⁶⁴ نفس المصدر.

جوهرها والذي يضفي شرعية الافلات من العقاب وعدم محاكمة ومحاسبة أعوان الأمن في حال استعمال القوة حتى إذا أدت الى القتل دون مبرر واضح. ولعل تعديل عنوان المبادرة، من قانون "زجر الاعتداء على الامنيين" إلى حمايتهم، مدخل 'طريف' لجوهر النص ومساحة التعديلات. وفي ظل الصلاحيات المتاحة لقوات الأمن بموجب حالة الطوارئ (وقانون مكافحة الارهاب على حد سواء)، وما نتج عن الاستعمال المفرط للعنف من ضحايا دون عواقب تذكر، نجح ضغط المجتمع المدني والحركات الاجتماعية في تأجيل تمرير المشروع للمصادقة في جلسة عامة بعد مصادقة لجنة التشريع العام عليه في جوان 2020 . عودة المشروع الى الواجهة في سياق الجائحة وفي جو من الغليان والتضييق على الفضاء المدني احد مظاهر السعي المستمر والحديث الى تعزيز الدولة البوليسية، لكنها خطوة لا ينعقد في غيابها تجلي دولة البوليس كمنهج وحيد للتعامل مع الشأن العام يتم اللجوء اليه كحل أوحده وثابت وأولي، بغض النظر عن السياق، وهو ما يناقشه القسمين التاليين.

3. ادارة الأزمة والدولة البوليسية: منطق الاحتواء

مع تصاعد وتيرة الأحداث والجراءات بعد اكتشاف الإصابة الأولى بفيروس كوفيد 19، شهدت البلاد تدفقا هائلا للمعلومات والإعلانات والقرارات الرسمية بشكل يومي، ومرت الكثير من الثغرات القانونية خلال تنظيم هذه الإجراءات دون أن يلاحظها الرأي العام. فبتداخل القيود المفروضة "المعلنة شفهيًا" مع حشد درع من النصوص القانونية لفرض العقوبات، وجد المواطنون أنفسهم تائهين وسط عدد كبير من التأويلات. والأهم من ذلك، أدى الإجماع الواضح على منح استحقاقات كبيرة لوزارة الداخلية وتضخيم دور أعوان الأمن إلى تقليص المساحة المدنية حتى كادت تتلاشى. فتحت هذه الفوضى الباب أمام الانتقاء العشوائي لآليات إنفاذ القانون، كما لوحظ وجود فوارق بين الجهات في تطبيقه⁶⁵. بطول شهر جوان 2020، بلغ عدد الإيقافات على خلفية انتهاك حظر التجول و/أو الحجر الصحي أكثر من 5000، إلى جانب مصادرة أكثر من 74800 رخصة قيادة وأكثر من 5700 سيارة⁶⁶ وهو ما أثار حفيظة المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية المختلفة التي وصفت الإجراءات بأنها غير متناسبة وموظفة لأغراض أمنية لا تتعلق بالحفاظ على الصحة العامة أو الوضع الصحي⁶⁷. نشرت العديد من الدراسات المهمة حول تأثير التدابير المذكورة على الحقوق المدنية والحريات الفردية للعموم في الأشهر التي تلت ذلك، مما سلط الضوء على الطابع التعسفي لخطة الاحتواء المتبعة من طرف الدولة وأدانها. وقد مثل توثيق حالات استغلال السلطة والنفوذ أحد جهود المجتمع المدني

Alliance pour la Sécurité et les Libertés. 2020. [Deux mois de lutte contre le COVID19 en Tunisie. Analyse en matière d'État de droit](#).⁶⁵ Tunis : Al-Bawsala

[Mzalouat, H. 2020. Covid-19 en Tunisie. Concentration et abus de pouvoir sous couvert d'épidémie. Inkyfada, 30 Juin 2020](#).⁶⁶

⁶⁷ أنظر كمثال على ذلك.

Alliance pour la Sécurité et les Libertés. 2020. [Deux mois de lutte contre le COVID19 en Tunisie. Analyse en matière d'État de droit](#).

Tunis : Al-Bawsala

Ferchichi, Walid, Mohamed-Amine Jelassi, and Mohamed-Anouar Zayani. 2020. [Les Libertés Aux Temps Du Coronavirus: Rapport Sur l'état Des Lieux Des Libertés Individuelles Durant Le Confinement](#). Tunis : Association Tunisienne de Défense des Libertés Individuelles.

Democracy Reporting International. 2020. [Epidemie de La Covid-19 En Tunisie. Analyse Du Cadre Juridique Mis En Application](#). Tunis : DRI.

Manganella, A. et al. 2020. [La riposte tunisienne à la pandémie Covid-19 – Quand l'état d'exception se superpose à l'état d'urgence](#). Tunis : Avocats Sans Frontières.

Jelassi, M.Y. 2020. [Covid-19 en Tunisie : Abus de pouvoir et arbitraire policier](#). Tunis : Nawaat. 23 Avril 2020.

المبذولة لمراقبة سياسات الدولة خلال فترة الحجر⁶⁸. ومع ذلك، فإن الطابع الاستعجالي والطارئ للجائحة لم يترك مجالاً للمزيد من المواجهة خلال المراحل الثلاث الأولى بذريعة الحفاظ على الصحة العامة.

خلال المرحلة الأولى من الجائحة، ساعدت الصلاحيات التشريعية الاستثنائية الممنوحة للفخاخ تدريجياً على توضيح جانب من اللاتباس وما نتج عن غياب التنسيق. ولكن، ورغم تقييد استثنائية صلاحياته بالسياق الوبائي، حاول رئيس الحكومة خلق مساحة للعمل على مبادرات تشريعية على نطاق أوسع. في الواقع، تضمن جدول أعمال الفخاخ الأولي الذي قدمه عند تكليفه الآليات التي ستحتاجها حكومته للعمل بفعالية ونجاعة، بما في ذلك الصلاحيات التشريعية الاستثنائية التي يمنحها مجلس النواب وذلك بغض النظر عن الجائحة وحتى قبل حدوثها. بالتالي، ساعد تفشي الجائحة رئيس الحكومة في الوصول إلى أهدافه بسهولة وسرعة، ومنحه حجة صالحة كما جعل محاولته لاغتنام هذه الفرصة غير مفاجئة.

ولعل أحد أكثر القرارات المتخذة عند تفعيل الفصل 70 إثارة للجدل هو مرسوم القانون الحكومي المتعلق بإنشاء "المعرف الوطني الوحيد للمواطن" الصادر في 12 ماي 2020⁶⁹. المعرف الوحيد هو باختصار رمز فردي يُنسب إلى كل مواطن تونسي ويجمع معلومات أساسية مثل الهوية والحالة المدنية والضرائب وأرقام الضمان الاجتماعي، إلخ. ويهدف إلى "تسهيل الوصول إلى الخدمات العمومية" ويتم تسجيل المعرفات لدى الهياكل الوزارية المعنية. مثل هذه المساعي ليست فريدة من نوعها حيث تم اقتراح مشروع المعرف الوحيد على مجلس النواب في سنة 2016⁷⁰ وأثار الاقتراح ردود فعل عديدة تُرجعت في بيانات صادرة عن المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية التي تحذر من مخاطر تقويض الخصوصية والحريات الفردية⁷¹. بالنسبة لرئيس الحكومة، تعتبر بطاقة الهوية الجديدة ضرورية لضمان توزيع وتتبع أفضل للخدمات الصحية ومخصصات الضمان الاجتماعي وبالتالي فإن إصدارها ضروري ومبرر في سياق الوباء⁷². ومع ذلك، فإن المرء يتساءل حول ترتيب رئيس الحكومة لأولويات حكومته في وقت الأزمة وخاصة في ظل التراخي الملحوظ على مستوى مسائل أكثر حيوية واستعجالية. مثل دور القضاء والانقطاع والاستئناف المختل لنشاطه.

في الواقع، واصل الهيكل القضائي الذي تجاهل إحدى أكثر الفئات هشاشة، أي النساء ضحايا العنف، مقدرًا ضياعهم بالأمر غير المستعجل، البت في حالات الايقافات على خلفية انتهاك الحجر الصحي و / أو حظر التجول⁷³ وهو ليس ما أنتجه تضارب القوانين المفعلة فحسب، بل وفي تناقض مع ضرورة تخفيف الضغط على السجون المكتظة أصلاً⁷⁴. في حين تم بالفعل اتخاذ تدابير لحماية المساجين من العدوى والحد من انتشار الفيروس في المؤسسات السجنية في إطار الاستجابة للإرشادات الدولية

⁶⁸ نفس المصدر

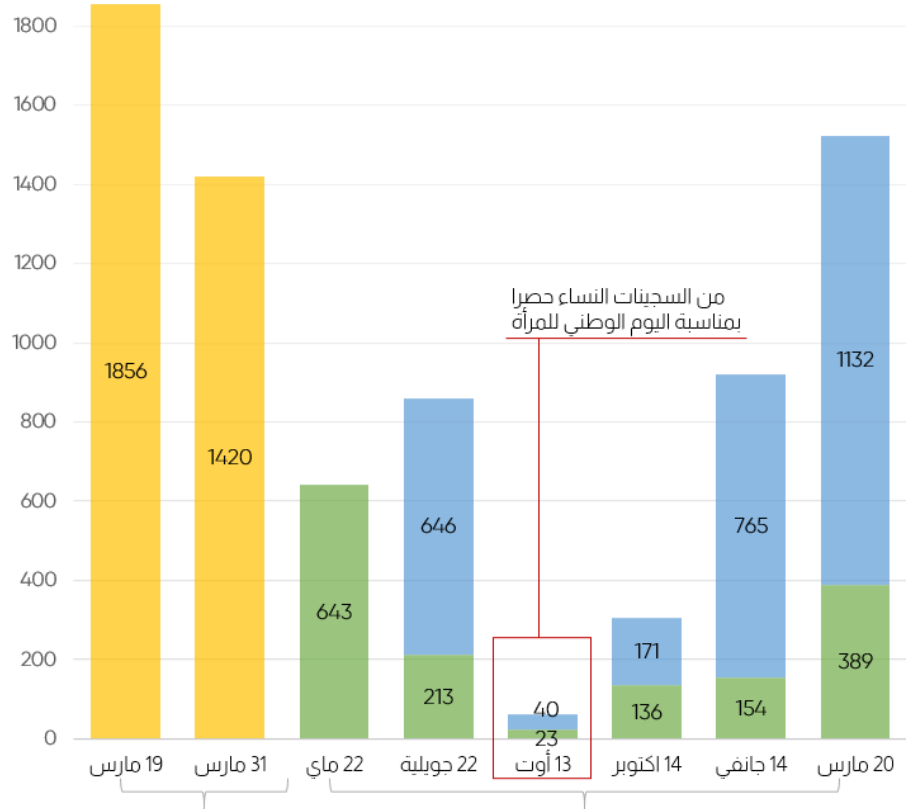
⁶⁹ مرسوم من رئيس الحكومة عدد 17 لسنة 2020 مؤرخ في 12 ماي 2020 متعلق بالمعرف الوطني للمواطن
⁷⁰ يعود آخر نشاط برلماني بشأن هذا المشروع التشريعي (2016-2017) إلى جانفي 2018 حسب منظمة الوصلة - محرك بحث مرصد مجلس
⁷¹ أنظر على سبيل المثال [Statement on Proposed National ID Card by a coalition of NGOs, November 2016](#)
⁷² حوالي 50% من الدعوات التي توزعها الدولة على الفئات الأكثر هشاشة ينتهي بها المطاف في الأيدي الخطأ، أي تلك التي لا تستجيب إلى معايير التوزيع
⁷³ محمد العفيف الجعدي، محاكمات الحجر الصحي في تونس، تشدد قضائي حيث وجب الحذر وعقوبة من دون نص، المفكرة القانونية، 27.3.2020
⁷⁴ [Avocats Sans Frontières. 2019. Lutter contre la surpopulation carcérale en Tunisie. Tunis: ASF.](#)

بشأن احتواء الوباء في السجون⁷⁵، إلا أن الإجراءات المتخذة كانت مؤقتة وغير كافية. وقد تم منح عفو رئاسي خاص لعدد من المساجين في سبع مناسبات خلال الفترة الفاصلة بين مارس 2020 ومارس 2021 وعلى الرغم من إيجابية هذه الخطوة إلا أنه يتوضح مع التدقيق في قرارات العفو الخاص بأنه تم اتخاذ قرار عفو واحد فقط استجابة للجائحة في 31 مارس 2020، في حين أن بقية قرارات العفو تماشت مع "تقليد" رئاسي قديم إذ يتم الإعلان عنها في الأعياد الوطنية والدينية. علاوة على ذلك، لا تعني قرارات العفو الإفراج الفوري عن جميع من يشملهم القرار، بل تعني في الغالب تخفيف العقوبات مع استمرار السجن أي عدم التخفيض الفوري والحقيقي لعدد الموجودين في السجون (الرسم البياني 2). أما من منظور قائم على النوع الاجتماعي، تم توفير بيانات حول حصة النساء من العفو في مناسبة واحدة فقط، ألا وهي اليوم الوطني للمرأة، واقتصر عدد النساء السجينات المتمتعات بالإفراج الفوري على 23 امرأة فقط. وجهت مجموعة من منظمات المجتمع المدني رسالتين إلى السلطات المعنية بشأن هذه المسألة، صدرت آخرهما في ديسمبر 2020، وحدث فيهما على تنفيذ تدابير أكثر شمولاً واستدامة لتخفيف العبء عن المؤسسات السجنية⁷⁶ كما أشارت الرسالة إلى بيان صحفي صادر عن وزارة الداخلية في أكتوبر 2020، يصف أوضاع البلاد بأنها مستقرة "بفضل جهود الأجهزة الأمنية"، وهو استقرار تم قياسه باعتقال 9000 فرد في غضون خمسة أيام.

ومع الصعود السريع لرئيس الحكومة الفخفاخ، وسقوطه الأسرع باستقالته في جويلية، يعتبر استبداله بوزير الداخلية هشام المشيشي دليلاً آخر على المنطق البوليسي للدولة. المشيشي الذي يتولى الآن رئاسة الحكومة، سرعان ما أقام وزير الداخلية الخاص به ليعين نفسه وزيرا مؤقتاً للداخلية لما يبدو كحالة شغور بلا نهاية. وقد وافق مجلس النواب على اقتراح المشيشي لإعادة هيكلة حكومته في جانفي 2021 من خلال تحويل وزارتي يستهدف 11 وزارة، لكن الرئيس سعيد رفضها، مما أدى إلى مزيد توتر المناخ السياسي. وتضل الأزمة متواصلة لأشهر والعلاقة بين الرئاستين متوترة للغاية في حين يشغل المشيشي منصب رئيس حكومة البلاد ووزير الداخلية بالنيابة في آن واحد.

⁷⁵ [Amnesty International. Tunisie. Les autorités doivent réduire le nombre de personnes détenues pendant la crise du COVID-19. 2 Avril 2020.](#)

International Committee of the Red Cross. 2020. [COVID-19: la réponse du CICR en Tunisie](#). ICRC. 2 Mai 2020. Boukhayatia, R. 2020. [Prisons en Tunisie: la surpopulation carcérale au temps du Covid-19](#). Nawaat. 18 Decembre 2020. [بيان صحفي. اللازمة الصحية والاحتفاظ الناتج عن سياسة النظام: من أجل انخفاض دائم في عدد المساجين](#)



إحصائيات تم تجميعها من بيانات رئاسة الجمهورية المنشورة على الموقع الرسمي للرئاسة
إحصائيات تم تجميعها من عدة مصادر إعلامية لم نجد بيانات رئاسية عن قرارات العفو هذه على الموقع الرسمي للرئاسة

■ غير محدد ■ افراج فوري ■ تخفيف عقوبة

نشير بمصطلح "غير محدد" الى غياب المعلومة حول عدد المنفوعين بالإفراجات الفورية مقارنة بعدد الذين تم التخفيف من عقوبتهم فقط

20 مارس: عيد الاستقلال، 22 ماي: عيد الفطر، 25 جويلية: عيد الجمهورية

13 أوت: اليوم الوطني للمرأة، 15 أكتوبر: عيد الجلاء

14 جانفي: الذكرى العاشرة لثورة 2010 - 2011

العفو الرئاسي الصادر في 31 مارس هو العفو الواحد المرتبط بأزمة وباء كورونا

الرسم البياني 2: العفو الرئاسي الخاص منذ اكتشاف الإصابة الأولى بفيروس كوفيد 19 من انجاز المؤلف

بحلول منتصف شهر جانفي 2021، استمر الوضع الصحي في تونس في التفاقم ليلغ ذروة حرجة مع تسجيل أكثر من 5300 حالة وفاة مقارنة بـ 52 حالة وفاة مسجلة عشية إعادة فتح الحدود في شهر جوان 2020. استمرت الاحتجاجات الاجتماعية وتطورت لتأخذ أشكالا أكثر وضوحا في جميع أنحاء البلاد ولتواجه المزيد من وحشية الشرطة والمزيد من الاعتقالات القسرية. في الثاني عشر من شهر جانفي، تم إعلان الحجر الشامل على المستوى الوطني لمدة أربعة أيام وقد أعلنت وزارة الصحة عن القرار فجأة في بيان قصير ألقى باللوم على عدم امتثال المواطنين للتعليمات الوقائية عموما، مع الإشارة إلى أن البنية التحتية والموارد البشرية للقطاع الصحي تتدهور بشكل خطير. وذكرت وزارة الصحة في نفس البيان بأن خطة التلقيح الحكومية ستعطي الأولوية لكبار السن والعاملين في قطاع الصحة والعاملين

في القطاعات الحيوية والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة. ورغم الإعلان عن إطلاق حملة التلقيح في شهر فيفري إلا أنها لم تبدأ إلا في منتصف شهر مارس 2021 بوتيرة بطيئة إلى حد ما، في الوقت الذي بلغ فيه العدد الإجمالي للوفيات أكثر من 8300. برر مسؤولو الدولة هذا التأخير بشكل مختلف حيث قدموا تصريحات متضاربة تباينت بين "عدم توفر الجرعات" و "تأخر على مستوى السلطة التشريعية". وتقود الدولة الحملة بشكل حصري، وتضمن مجانية التلقيح لجميع التونسيين والمقيمين غير التونسيين مع تكتم السلطات حول ما إذا كانت الحملة تشمل اللاجئين أم لا. وفي حين تتبع الحملة استراتيجية اعلامية متسقة تشرك الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، فقد بدت علامات عدم التأهب واضحة عليها، مع تزايد احتمال النقص في مخزون التلقيح وحالة من التوجس العام وانعدام الثقة.

4. الاحتجاجات كمؤشر حيوي للشاشة والمقاومة

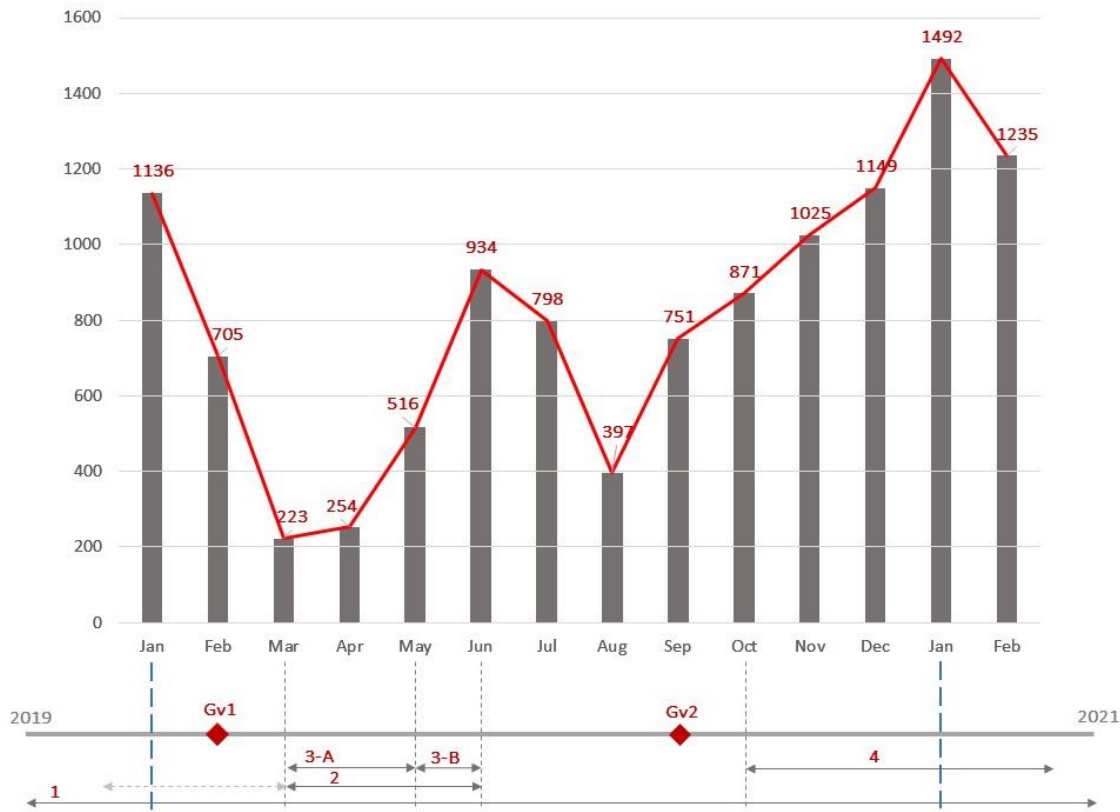
على الرغم من أن الوضع الذي فرضه الوباء غير مسبوق، وخاصة الحجر الشامل، استمرت وسائل الاحتجاج الاجتماعي في إيجاد طرق لمواصلة التعبير عن مطالب عدة. في المراحل الأولى من انتشار الوباء يصعب تحديد دور الجائحة في الدفع باتجاه ابتكار أشكال وقنوات جديدة للاحتجاج. ولكن لإلغاء الفضاء العام المادي بعد رمزي وجب دراسته بعناية. وبينما أجبر الوباء نخب السلطة على الخروج من وضعها المريح ومواجهة وضع مستمر التطور يختبر مشروعيتها، فقد أتاح للمجتمعات فرصة - مؤلمة - لجمع المزيد من الأدلة حول أوجه قصور النظام الحاكم. في تونس، زاد انعدام الثقة وغياب الحوار بين النخب السياسية والمواطنين في المرحلة التي سبقت تفشي الوباء من تعقيد الوضع وإدارته وتبعاته. وقد كان للأزمة أن تكون لحظة للدفع نحو تشكيل عقد اجتماعي متعثر منذ الثورة، ولكن حقيقة الواقع المعاش تدل على عكس ذلك. بحلول نهاية سنة 2020، بدت بعض "الأعراض" في المجال العام شبيهة بالأجواء التي ولدت فيها ثورة 2010 - 2011⁷⁷. تؤكد ذلك في جانفي 2021 وبشكل أوضح في الشهر الذي تلاه حيث ارتفعت نسبة الاحتجاجات بنسبة 42% مقارنة بشهر فيفري من سنة 2020⁷⁸.

وتكمن هنا دوافع المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لدراسة الحركات والاحتجاجات الاجتماعية ليس فقط لتعبيرها عن معارضة للسياسات العامة، بل أيضا كمؤشر كيفي للشاشة والاقصاء الاجتماعي. فالحركات والاحتجاجات الاجتماعية، بغض النظر عن أشكالها ونجاحها أو فشلها، تعكس أوجه التهميش ومجاله وتساعد على تحديد الفئات المقصية كما تردد أصواتهم بأمانة. بعبارة أخرى، الاحتجاجات الاجتماعية هي بمثابة تعريف قاعدي للحرمان وعدم المساواة الملموسة في طبيعة المطالب، في تمثلائها الجغرافية، وفي خصائص المجموعات المجتمعية المحتجة وتفاعلها مع باقي الفاعلين في الفضاء المدني وموازن القوى الناتجة عن ذلك. في السياق التونسي، لا تزال الحركات

⁷⁷ [Saidani, M. 2020. Tunisie: Les mouvements sociaux amorcent une nouvelle révolution. Orient XXI, 5 January 2021.](#)

⁷⁸ المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بيان صحفي صادر في 15 مارس 2021

الاحتجاجية بعد الثورة تركز بشكل كبير على المطالب الاجتماعية والاقتصادية، سواء بدعم من النقابات والمنظمات غير الحكومية أو بدونها، على الرغم من مراحل استقطاب سياسي وانقسامات أيديولوجية.



1 حالة الطوارئ؛ 2 الحالة الاستثنائية A-3 الحجر الشامل وحظر التجول B-3 خطة رفع الحجر وحظر التجول تدريجيا
4 حظر التجول على المستوى الوطني
Gv1 حكومة الفخفاخ Gv2 حكومة المشيشي

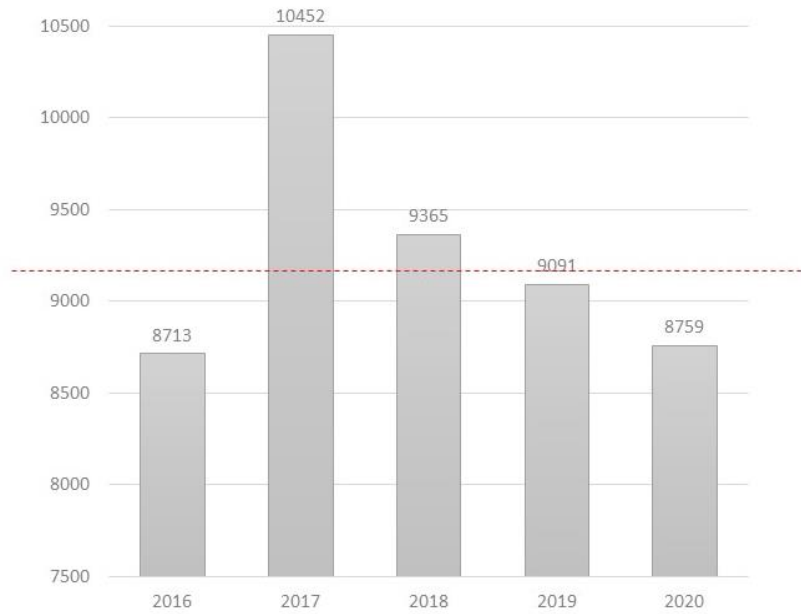
الرسم البياني 3: تطور الاحتجاجات الاجتماعية خلال سنة 2020، بجميع أشكالها

تشير الأرقام إلى إجمالي الاحتجاجات المسجلة شهريا في جميع الولايات. تم استخراج المعطيات من التقارير الشهرية للمرصد الاجتماعي التونسي التابع للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. رسم بياني من إنجاز المؤلف.

كما هو موضح في الرسم البياني 3، يشير تطور الحركات الاجتماعية والاحتجاجات - بجميع أشكالها - على مدى سنة 2020 إلى توسع مساحات الاحتجاج وتطور الفعل الاحتجاجي ومدى تحديه لإلغاء الفضاء العام، وإلى ما أنتجته أثر الحجر الصحي الشامل والسياسات العامة، المستمرة منها والمستجدة بحكم الأزمة، من ردود أفعال. وتظل هذه القراءة عامة وأولية إذ لا تنظر في مدى مساهمة هذه الاحتجاجات في تغيير السياسات و / أو القيم الاجتماعية أو اكتساب مساحة مشاركة في عملية صياغة السياسات. ومع ذلك، من الواضح أن الالتزام بقواعد الحجر الشامل (3-أ) لم يكن ممكنا بالنسبة للكثيرين، وأنه بمجرد دخول الخطة التدريجية لرفع الحجر الشامل والقيود المفروضة على التنقل حيز التنفيذ (3-ب)، شهد عدد الاحتجاجات نسقا تصاعديا. ومع تسلم حكومة جديدة زمام الأمور

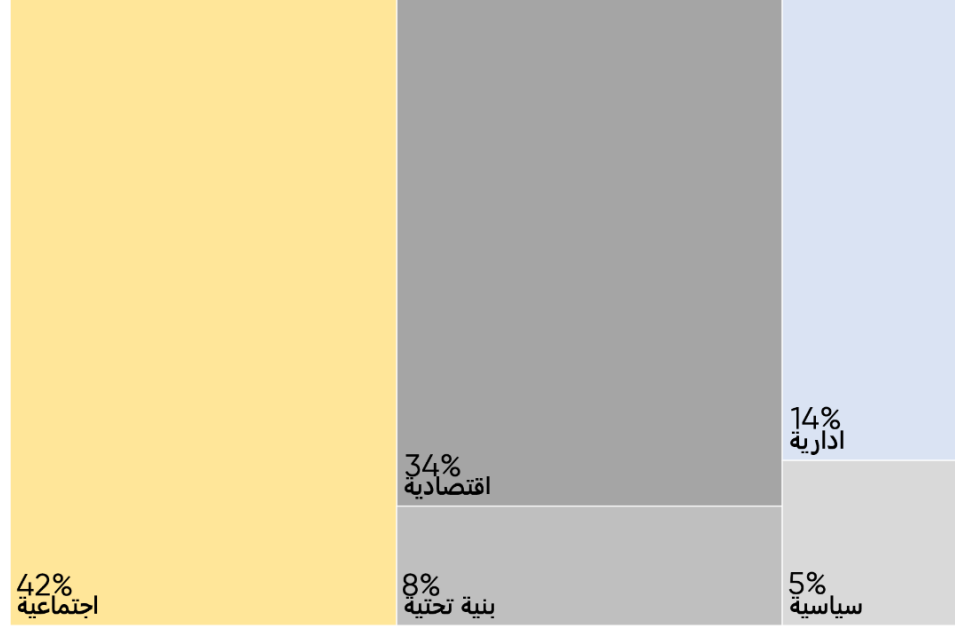
(الحكومة2)، استمرت وتيرة الاحتجاجات في التصاعد غير متأثرة بإقرار حظر التجول في كامل الجمهورية في أكتوبر واستمرار تفعيل حالة الطوارئ.

مقارنة بالسنوات السابقة، وعلى الرغم من الجائحة وما انجر عنها من تدابير تقييدية، استمرت الحركات الاجتماعية والاحتجاجات بالفعل، وبالكاد تأثرت عدديا بل جاءت مؤكدة لمقاومة متزايدة. يوضح الرسم البياني 4 هذا المنحى التصاعدي لسنة 2020 حيث لم ينخفض العدد الإجمالي للاحتجاجات الاجتماعية بشكل ملحوظ مقارنة بمعدله الخماسي، ويمكن ببساطة فهم الفارق بالنظر الى القيود المفروضة على الفضاء العام المادي بسبب جائحة كورونا، وبدرجة غير مدروسة بعد، الى الخوف العام من العدوى.



الرسم البياني 4: تطور الاحتجاجات الاجتماعية خلال الخماسية الاخيرة - من 2016 الى 2020
المصدر: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

يوضح **الرسم البياني 5** أن 74٪ من المطالب المسجلة مع نهاية سنة 2020 ذات صبغة اجتماعية واقتصادية وتتصدر البطالة (37٪) قائمة المطالب، تليها المطالبة بالحق في التنمية (20٪) والوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المياه والصحة (11٪). إجمالاً، تعكس هذه النسب تراتبية الأوليات من منظور المحتجين والفاعلين الاجتماعيين وعلى الرغم من إقرار حجر شامل خلال الفترة الممتدة من 14 إلى 18 جانفي 2021، استمر نسق الاحتجاجات في التصاعد، ولم تتغير النسب المذكورة إلا بشكل ضئيل في شهر فيفري، محافظة على نفس الترتيب من حيث طبيعة المطالب.



الرسم البياني 5: طبيعة المطالب، ديسمبر 2020
المصدر: المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

وفي خضم اشتداد موجة الوفيات والعدوى بفيروس كوفيد 19، تترجم هذه الاحتجاجات تجدد النداء العام من أجل العدالة الاجتماعية التي لا يمكن بانعدامها معالجة مشاكل الصحة العمومية بشكل فعلي. باختصار، دعت الاحتجاجات الى إعادة ترتيب الأولويات من منظور قاعدي وعبرت عن رفضها القاطع لخطة استجابة الدولة للأزمة الصحية ولاستغلال الجائحة كذريعة للقمع. عزز الوباء ولا يزال إرادة الفاعلين الاجتماعيين لاغتنام اللحظة للإصلاح الهيكلي وللتأكيد على عمق وتعدد أوجه اللامساواة على عكس مقاربة الدولة وسلطانها والمكثفية بالمعالجة السطحية للأمور. شهدت سنة 2020 كذلك عودة ظهور أشكال راديكالية للاحتجاج، لا سيما تعطيل وسائل الإنتاج واللجوء إلى الإضرابات العامة والتي لا تعتبر جديدة في السياق التونسي. توصل تحرك الكامور⁷⁹، التي بدأ قبل ثلاث سنوات، إلى "تسوية" في شهر أكتوبر بعد تعرضه لمحاولات قمع عنيفة في شهر جويلية⁸⁰ وألهم نموذج الحركة الناجح مجموعات أخرى لتكرار التجربة في أماكن أخرى دون احداث تأثير يذكر حتى الآن. علاوة على ذلك، تم تنظيم إضرابين عامين ناجحين، في باجة في شهر نوفمبر والقيروان في شهر ديسمبر 2020، للمطالبة بحق السكان في التنمية. وتغفل هذه الرسوم البيانية، فضلاً عن رصد أشكال الاحتجاج بشكل عام، عما يسميه بيات "the quiet encroachment of the ordinary"⁸¹. وفي حين أن هذا الشكل من الاحتجاج مثير للاهتمام بالفعل، إلا أنه صعب الرصد إذ أنه غير ملموس ويطلبه التكتم تعريفا وعمليا.

⁷⁹ أنظر على سبيل المثال:

Bajec, A. 2020. Tunisia. In *Tataouine, Socio-Economic Marginalization Is a Time Bomb*. Bawader, 24 July 2020. Arab Reform Initiative
Amnesty International. 2020. Public statement: Authorities must investigate excessive use of force in Tataouine, Tunis, 21 July 2020.⁸⁰
Mzalouat, H. 2020. El Kamour, protests continue amid crackdown, 30 July 2020, *Inkyfada*.

⁸¹ يُعرّف بيات "the quiet encroachment activism" على أنه "أفعال غير جماعية مباشرة من قبل الأفراد والعائلات للحصول على الضروريات الأساسية (الأرض، والمأوى، والاستهلاك الجماعي الحضري، والوظائف غير الرسمية، وفرص العمل) بطريقة صامتة، وخفية، وغير قانونية".
Bayat, A. 2000. *Social Movements, Activism and Social Development in the Middle East*. Civil Society and Social Movements Programme Paper Number 3 (November), Geneva: United Nations Research Institute for Social Development

ثبتت هذه الأحداث القطيعة الموجودة بين المواطنين والنخبة الحاكمة وانعدام الثقة الراسخ اجتماعيا وفقدان الاهتمام بما يحدث على مستوى النخبة، ذلك أن البلاد شهدت خلال عشر سنوات تعاقب تسع حكومات دون احتساب التعديلات الوزارية، بينما ظلت القضايا الاجتماعية والاقتصادية الملحة دون معالجة وتواصل تدهور الأوضاع. يمكن الإشارة إلى تاريخ الرابع عشر من شهر جانفي هنا كنقطة تحول حيث شهدت المرحلة الرابعة من السنة الأولى للجائحة، أو الثلاثي الأول من سنة 2021، دفعا بالجائحة إلى الهامش وإعادة تمركز الحقوق المدنية، والاقتصادية، والاجتماعية، والحريات في المجال العام. كما لوحظ بروز أشكال جديدة للاحتجاجات ذات جغرافيا جديدة، فضلا عن تسليط الدولة لعنف غير مسبوق لاحتواء موجة الاحتجاج. لوحظ هذا التحول كذلك على مستوى حجم وأهمية أحداث ما بعد 14 جانفي 2021، التي أصبحت محور النقاشات العامة وهو ما أكد تراجع المخاوف المتعلقة بالوباء إلى هوامش المشهد. علاوة على ذلك، كشفت الاحتجاجات بأن نطاق التهميش توسع بشكل يجعل من المستحيل تمييز المركز عن الهامش بالمفاهيم التقليدية. وقد قادت هذه التحولات الحركات الناشئة والتي جمعت جيلا جديدا من الفاعلين الاجتماعيين خارج المظلة التقليدية للمجتمع المدني الذي استمر في مرافقة الحراك من خلال تقديم المساعدة القانونية والضغط من أجل وضع حد للعنف البوليسي⁸². وبغض النظر عن تفاوت الأرقام الموثقة في جملة من التقارير، فقد قدر عدد الايقافات عموما بحوالي 1000 متظاهر وناشط في غضون أيام قليلة⁸³. وطبع هذه الايقافات اعتقال عدد كبير من القاصرين (دون سن 18) إلى جانب انتهاكات أخرى للحقوق أثناء الايقاف، ومطاردة النشطاء واعتقالهم بعد التظاهر بانتهاك خصوصية محل إقامتهم في بعض الحالات. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الاحتجاجات غير منظمة في أغلبها وطالبت بضرورة التقاطع بين الحركات والمطالب بقيادة شباب لم ينشأ على ثقافة الخوف من الأجهزة الأمنية⁸⁴. وإلى حدود أواخر شهر مارس 2021، يستمر العنف البوليسي في التمتع بمناخ عام يسوده الافلات من العقاب، بما في ذلك العنف المؤدي إلى وفاة مدنيين.

وللحوصلة، تواصل تبرير الإجراءات التقييدية التي تم اقرارها من خلال ترسانة من القوانين القائمة على المقاربة الأمنية بشكل استنطراذي من قبل مسؤولي الدولة وتعليل ضرورتها بحجة منع حدوث كارثة صحية وطنية وتجنب تجاوز طاقة استيعاب نظام الرعاية الصحية بناء على توصيات اللجان والخبرات العلمية. وتواصل توظيف هذا الخطاب رغم تنظيم تظاهرتين سياسيتين من طرف حزبين مختلفين ومتنافسين وهما حزب النهضة والحزب الدستوري الحر تحت حماية قوات الشرطة، إلا أن هذا الخطاب فشل في هذه المرحلة في بث المزيد من الخوف وإقناع الرأي العام. ومع ذلك، لا يزال من المهم التحقيق والتقصي في تصاعد عنف الدولة أثناء الجائحة. وقد ربطت بن عاشور، وهي استاذة في

⁸² تعليقات عن علاقة ارتفاع العنف البوليسي بالدعم الذي توفره المنظمات غير الحكومية: [Aliriza, Fadil. 2021. When Civil Society Groups Tried to Support Protesters, Police Pressure Increased. 5 March 2021. Tunis: Meshkal.](#)

⁸³ أنظر على سبيل المثال:

بيان المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب، غرة فيفري 2021

بيان الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، 3 فيفري 2021

بيان منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، 9 مارس 2021

رسالة مفتوحة موجهة من ائتلاف منظمات المجتمع المدني والحركات إلى رئيس الجمهورية في 11 مارس 2021

للإطلاع على لمحة عامة، أنظر: [Rejbi, Noujoud. 2021. En chiffres. Arrestations arbitraires, violences... un mois de manifestations réprimées. Inkyfada. 3 Mars 2021.](#)

⁸⁴ لمزيد التفاصيل، الرجاء الاطلاع على تقرير شهر جانفي وشهر فيفري للمرصد الاجتماعي التونسي للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

القانون العام مقيمة في تونس، تعامل الدولة مع المعارضة الناتجة عن المعاناة الاجتماعية والاقتصادية بالفهم المبني سياسيا على النظر للفقر والهوامش كشكل من أشكال الإجرام⁸⁵. ولمثل هذا البناء تفرعات اجتماعية كما انه راسخ بعمق في المنظومة الجزائية التونسية، التي لا تزال قائمة على الإرث الاستعماري الى حد كبير. يأتي تفسير آخر من دراسة شاملة نُشرت في شهر نوفمبر 2020 وبحثت في العلاقة بين الإجراءات التقييدية المستعجلة والمشددة والطويلة الأمد استجابة للجائحة وتاريخ القمع في بعض الدول⁸⁶. وعلى الرغم من أن هذا المدخل التحليلي يستدعي المزيد من البحث، الا ان الأدلة الداعمة له في الحالة التونسية وفيرة. تجادل هذه الدراسة أيضا بأن الضغط الدولي على الحكومات القمعية قد ضعف في ظل الوباء حيث إن السياسات المعتمدة على نطاق عالمي لاحتوائه تبدي 'تطابقا عند الملاحظة' (observational equivalence) مع تلك المستخدمة للقمع، أي أن هناك صعوبة أكبر في تمييز الدوافع وتحديد حالات القمع. وعلى الرغم من أن هيئات الأمم المتحدة وبعض المنظمات غير الحكومية الدولية حذرت من "تعليق الحريات المدنية" بسبب الوباء⁸⁷، فإن ما يجب النظر فيه بالأحرى هو كيفية استفادة الحكومات ومسؤولي الدولة من هذا التطابق لبناء خطاباتهم.

الخاتمة

لم تكشف استجابات الدولة لوباء كوفيد 19 في تونس عن عدم المساواة الهيكلية وحدود النموذج الاجتماعي والاقتصادي المعمول به فقط، بل مثلت كذلك فرصة لإدراك مدى هشاشة الحقوق المدنية والحريات الفردية، التي تعتبر المكاسب الوحيدة لثورة 2010-2011 وبأنها لا تزال مهددة بشكل خطير. لا تزال استجابة الدولة للأزمة الصحية قائمة على أساس منطق الاحتواء، ومنح الأولوية لرأس المال على حساب الصحة العامة والاعتماد على الديون والتبرعات الخارجية والارتجال وسط تفاقم التآكل المؤسسي.

ومكنت هذه النظرة العامة على مختلف سياسات الدولة خلال مختلف مراحل الجائحة في سنتها الأولى من تسليط الضوء على غياب ارادة سياسية لاستغلال الأزمة كحلقة اصلاحية مقابل ادارتها بالعمل على طول سطحية لاحقة غير مستدامة تمكن النظام من بقاءه دون زعزعة قوامه. وعلى الرغم مما بدى كقطيعة سياسية ناتجة عن انتخابات عام 2019، استمرت السياسات النيو ليبرالية كما الدولة البولييسية على حالها. ويدفع كل هذا الى التساؤل بجدية حول امكانية تشكل ارادة سياسية فعلية مستقبلا لمعالجة الهشاشة الناشئة التي أبرزتها الأزمة الصحية واعادة تعريف الهشاشة أولا وإعادة التفكير في التهميش والحماية الاجتماعية في السياق التونسي. يشمل ذلك التفاوت بين

Ben Achour, Sana. 2021. [La répression pénale de la pauvreté. Vagabondage et mendicité](#). 25 Janvier 2021. Tunis : Leaders ⁸⁵
Barceló, Joan, Tiril H. Rahn, Cindy Cheng, Robert Kubinec, and Luca Messerschmidt. 2020. "Suppression and Timing: Using ⁸⁶
COVID-19 Policies Against Political Dissidents?." SocArXiv. [doi:10.31235/osf.io/yyqgw2](#)

⁸⁷ أنظر على سبيل المثال:
[United Nations. 2020. COVID-19 and Human Rights. We are in this together. Section IV: The threat is the virus, not the people. April 2020. UN.](#)
[Oxfam. 2020. Covid-19 and Human Rights: States' obligations and businesses' responsibilities in responding to the pandemic. August 2020. Oxfam.](#)
[Human Rights Watch. 2021. Covid-19 Triggers Wave of Free Speech Abuse. \[Online repository\]. HRW](#)

الجهات، والبنية التحتية للصحة والتعليم، والأزمات البيئية، وأيضا إصلاح الإدارة العمومية والديناميات المؤسساتية مع القطاع الخاص. والأهم من ذلك ومما لا جدال فيه هو أن تكريس الدستور أمر عاجل لا يحتمل المزيد من التأجيل. لكن المشهد البرلماني الحالي لا يوحى بالتفاؤل فيما يتعلق بإنشاء المحكمة الدستورية، والتي تعتبر ركيزة أي مجهود مستقبلي، خاصة فيما يتعلق بالتوظيف السياسي للدستور وبما يهدد الحريات. أما بالنسبة لدور الفاعلين غير الحكوميين والاجتماعيين في سياق الجائحة، فقد واصلت المنظمات دورها التقليدي من رصد وتوثيق وتحليل وتثقيف واعداد واعلام للرأي العام الى جانب مساندها للشارع. ولهذا الدور التقليدي أثر ملموس وضروري ولكن بروز أشكال حراك جديدة والخلاصة الى ضرورة اعادة صياغة مفاهيم اجتماعية اساسية، أملاها السياق، بشكل دعوة لهذه المنظمات لمراجعة آلياتها وتطويرها والعمل على فهم الفوارق والاختلافات التي دفعت بجيل جديد للتنظم بعيدا عن الأطر التقليدية وذلك قصد التقليل من المسافات والتأقلم مع تطور المشهد مستقبلا وتفادي شتات الجهود المدنية.

تم التمكن من إطلاق حملة التلقيح، التي بدأت في 13 مارس 2021 بعد تأخير لمدة شهر واحد، بفضل محادثات دبلوماسية وتبرعات وبرامج مساعدة المؤسسات المالية الدولية. كانت تونس "الاستثناء" آخر بلد مغاربي ينطلق في عملية التلقيح مقارنة بجواره. وقد سلطت دعوة منظمات المجتمع المدني لضمان الوصول العادل والمتساوي للقاحات الضوء على مسؤولية تلقيح المهاجرين فيما أطلقت جهات فاعلة أخرى في المجتمع المدني منصات رصد لتعزيز الشفافية والكشف عن أوجه القصور. ويبقى كل ما يلي ذلك رهن الارتجال، وهو ما يعمق حالة الضبابية والقلق العام.

أثناء كتابة هذه الورقة، تجاوزت تونس عتبة 8000 حالة وفاة بسبب كوفيد 19، بينما تستعد وزارة السياحة لموسم سياحي جديد والذي من المقرر أن يبدأ منتصف أبريل 2021، فيما تجري الحكومة جولة جديدة من المفاوضات مع صندوق النقد الدولي وهو ما يعني بأن مزيد التدهور في الظروف الاجتماعية والاقتصادية يلوح في الأفق.